مجلة جامعة الملك سعود، م ١٣، العلوم الإدارية(١)، ص ص١-٤٠، الرياض (١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م).

أثر الإيرادات النفطية على اتجاهات سياسات الإنفاق الحكومي في قطر: دراسة في الاقتصاد السياسي

عبدالكريم بن حمود بن عبدالله الدخيل
أستاذ مشارك، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، الرياض
(قدم للنشر بتاريخ ٦/ ٨/ ١٤١٨هـ؛ وقبل للنشر بتاريخ ٢٨/ ١٠/ ١٤١٩هـ)

ملخص البحث. سعت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الإيرادات النفطية على اتجاهات سياسات الإنفاق الحكومي في قطر. وقد ركزت على قياس علاقة الارتباط بين التغير الذي يطرأ على قيم أنواع الإنفاق الحكومي المختلفة حين تتغير العائدات النفطية، كما ناقشت الدراسة أثر تلك التحولات على اتجاهات سياسات الإنفاق الحكومي.

ولقد أكدت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباط قوية بين زيادة الإيرادات النفطية وزيادة الإنفاق الحكومي بأشكاله المختلفة في فترة المرحلة الأولى بين العامين الماليين ١٩٧٠/ ١٩٧١م و١٩٨٢/ ١٩٨٣م. وعلى العكس من ذلك ظهرت علاقة ارتباط ضعيفة (إيجابية أو سلبية) بين انحسار الإيرادات النفطية وأشكال الإنفاق الحكومي في فترة المرحلة الثانية بين العامين الماليين ١٩٨٣/ ١٩٨٤م و١٩٩٥/ ١٩٩٦م. ولقد انعكست تلك التغييرات على تطورات اتجاهات سياسات الإنفاق الحكومي خلال المرحلتين على النحو الذي أوضحته الدراسة في تحليل بيانات الجداول والرسوم البيانية واستعراضها.

مقدمة

منذ مطلع السبعينيات والنفط يعلب دوراً محورياً في آلية تطور الدولة والمجتمع في منطقة الخليج. ومع أن قطاع النفط يعتمد على إنتاج وتصدير النفط إلى الخارج، فإن آثاره الاقتصادية تتجاوز النشاط الإنتاجي إلى أهمية دوره المالي لتمويل الخزينة العامة للدولة. وتتجسد الأهمية المالية للنفط في أنه الممول الأساسي للإنفاق الحكومي إذ تمثل نسبة مشاركة

الإيرادات النفطية الحصة الأكبر في إجمالي الإيرادات الحكومية.

وعلى هذا الأساس يتفق معظم المهتمين بمنطقة الخليج العربي على أن النفط لعب دوراً عظيماً في تمويل عمليه التنمية والتطور الذي شهدته دول ومجتمعات الخليج. فقد حدثت تغيرات كمية ـ وأحياناً نوعية ـ في العديد من جوانب الحياة الاقتصادية والثقافية والتعليمية والصحية والاجتماعية في منطقة الخليج العربي.

ولأن هذه التطورات حدثت بفضل دور الإيرادات النفطية في تمويل سياسات واتجاهات الإنفاق الحكومي التوسعية، فإن انخفاض تلك العوائد النفطية سيترك آثاراً على اتجاهات وسياسات الإنفاق الحكومي. ولذا فإن لهذا البحث أهمية معرفية لمحاولته لفت نظر المهتمين وصانعي السياسة العامة ـ في دول الخليج العربية ـ إلى ظاهرة الارتباط بين زيادة أو انخفاض الإيرادات النفطية وسياسات الإنفاق الحكومي، وما يتصل بها من مشروعات تنموية، لأن الاستمرار في سياسات الإنفاق التوسعية يتطلب استمرار تدفق الإيرادات النفطية الكبيرة، أو البحث عن مصادر إيرادات أخرى؛ وذلك لأن لسياسة الاقتراض الخارجي آثاراً اقتصادية وسياسية خطيرة.

مشكلة البحث وفرضيته

يركز هذا البحث على تحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية والإنفاق الحكومي في قطر، إذ يناقش أثر تلك العائدات على اتجاهات وسياسات الإنفاق الحكومي. كما يتناول البحث طبيعة التغييرات التي طرأت على نمط الإنفاق الحكومي خلال فترة زيادة الإيرادات النفطية في السبعينيات ومطلع الثمانينيات، ثم التحولات التي صاحبت فترة الانحسار في العائدات النفطية منذ مطلع الثمانينيات وحتى منتصف التسعينيات.

وفي هذا السياق يهدف البحث إلى الإجابة عن سؤال أساسي يتصل بما هي طبيعة العلاقة (الطردية أو العكسية) بين زيادة أو نقص حجم الإيرادات النفطية على حجم الإنفاق الحكومي؟ ثم ما أثر ذلك على اتجاهات وسياسات الإنفاق الحكومي بحسب توزيعها إلى نفقات متكررة ورأسمالية، وبحسب توزيعها الوظيفي إلى نفقات اجتماعية وخدمات عامة وغيرها؟

لذا تذهب الفرضية الأساسية لهذا البحث إلى القول إن اعتماد الإيرادات العامة بشكل كبير على العائدات النفطية ـ كما في حالة قطر ـ غالباً ما يؤدي إلى تأثر الإنفاق الحكومي تأثراً طردياً بحجم الزيادة أو الانخفاض في قيمة الإيرادات النفطية .

منهج البحث

يعتمد البحث على منهج التحليل للاقتصاد السياسي الموظف لأدوات القياس الكمي ، وذلك للتعرف على أثر الإيرادات النفطية على اتجاهات وسياسات الإنفاق الحكومي بأشكاله المختلفة . فيركز البحث على قياس علاقة الارتباط بين الإيرادات النفطية والإنفاق الحكومي بأنواعه المتعددة[١] . ولذلك نستخدم معامل بيرسون للارتباط الخطي لقياس التغير الذي يطرأ على قيم أنواع الإنفاق الحكومي المختلفه عندما تتغير العائدات النفطية[٢] [١ ، ص ص ١٢٠ ـ ١٢٢ ؛ ٢ ، ص ص ١٢٦ ـ ١٢٧] .

علاوة على ذلك ، يحلل البحث أرقام الجداول ونسبها المئوية ، وكذلك الرسوم البيانية المتصلة بتطورات الإيرادات النفطية والنفقات الحكومية خلال فترة نمو الإيرادات النفطية بين العامين الماليين ١٩٧٠/ ١٩٧١م ، و ١٩٨٢/ ١٩٨٣م ، وفترة انحسار تلك العائدات بين العامين الماليين ١٩٨٣/ ١٩٨٤م و ١٩٩٥/ ١٩٩٦م .

وينقسم البحث إلى جزأين وخاتمة . يتناول الجزء الأول مناقشة تطورات الإيرادات النفطية وأهمية مساهمتها في إجمالي الإيرادات الحكومية . ويحلل الجزء الثاني أثر

---

(١) يقيس معامل الارتباط شدة العلاقة بين المتغيرين التابع (الإنفاق الحكومي بأنواعه المختلفة) والمستقل (الإيرادات النفطية) ويمكن استخدامه في حالة المتغيرات العشوائية (Random Variables) والإحصائية [٢ ، ص ص١٢٦-١٢٧] .

(٢) تجدر الإشارة إلى أن الإنفاق الحكومي يرتبط بالدخل القومي ، وبالنظر إلى كون الإيرادات النفطية تمثل أهم مكونات الدخل القومي في قطر (انظر الجزء الأول من هذه الدراسة) فيمكن الاستنتاج أن النفقات الحكومية ترتبط بالإيرادات النفطية . ويبرز شكل الانتشار للمتغيرين (النفقات الحكومية والإيرادات النفطية) خلال الفترة الأولى بين العامين الماليين ١٩٧٠/ ١٩٧١م و ١٩٨٢/ ١٩٨٣م اختيار الصيغة الخطية (Linear) لنموذج الارتباط .

الإيرادات النفطية على النفقات الحكوميه واتجاهاتها في مرحلتي النمو والانحسار. وأخيراً ترصد الخاتمة أهم النتائج ومقارنة أثر الإيرادات النفطية في مرحلتي النمو والانحسار على اتجاهات وسياسات الإنفاق الحكومي بأنواعه المختلفة.

وحرصا على تأطير البحث بما يتناسب مع هدفه العلمي المحدد في مشكلة البحث، يلزم التنويه بأن نطاق الدراسة لا يتطرق لتحليل الآثار السلبية لنمو النفقات بشكل كبير وأثرها على الأسعار والقوة الشرائية، ولا يتناول بالتفصيل تحليل طرق تمويل الإنفاق الحكومي في حالة انخفاض الإيرادات النفطية عن طريق العجز أو غيرها، وما هي الآثار السلبية لتلك السياسة المالية على التضخم أو تغيير القوة الشرائية، أو الآثار السياسية أو الاقتصادية المستقبلية لهذه السياسية المالية، وذلك لأن هذه الموضوعات خارج نطاق هذا البحث. فيركز البحث على أثر الإيرادات النفطية على اتجاهات سياسات الإنفاق الحكومي في مرحلتي نمو الإيرادات النفطية وانحسارها على النحو الذي سنتناوله في الجزأين الأول والثاني التاليين.

الجزء الأول : تطور الإيرادات النفطية وأهمية مساهمتها في إجمالي الإيرادات الحكومية

لقد مثلت العائدات النفطية المصدر الأساسي لإيرادات الدولة منذ بداية تصدير النفط في عام ١٩٤٩م. وفي الخمسينيات كانت تخصص نصف العوائد النفطية لميزانية الدولة، ويستثمر ربعها في بريطانيا ـ والتي كانت تمارس الحماية على قطر ـ، ويذهب الباقي إلى مخصصات القواعد خارج الميزانية. ونظراً لتراجع الإيرادات النفطية وزيادة النفقات العامة للدولة في الستينات ألغي تخصيص استثمار ربع العائدات النفطية في بريطانيا. ثم أخيراً في عام ١٩٧٢م أُلغيت حصة مخصصات القواعد والمصروفات خارج الميزانية المقتطعة من العائدات النفطية لتؤول جميع الإيرادات النفطية إلى المالية العامة للدولة، ثم منها تحدد تلك المخصصات ضمن بند المصروفات الخاصة في الباب الثاني للنفقات الجارية والتحويلية [٣، ص ص ١٢٠ ـ ١٢١].

وبصفة عامة تتحكم خمسة عوامل رئيسية في تحديد نصيب الحكومة القطرية من الإيرادات النفطية، أول هذه العوامل هو حجم إنتاج وصادرات النفط القطري؛ وثانياً

الأسعار المعلنة لبرميل النفط ؛ ثم ثالثاً قيمة ضرائب ورسوم الامتياز التي تحصل عليها الحكومة القطرية مقابل السماح للشركات المنتجة في استغلال مكامن النفط القطري ؛ ورابعاً تكاليف إنتاج النفط من الحقول ؛ وأخيراً نسبة مشاركة وحصة ملكية الحكومة القطرية للشركات النفطية المستغلة لحقولها النفطية . ونظراً لحدوث العديد من التقلبات في العوامل السابقة ففي تحليلنا لتطورات حجم الإيرادات النفطية سنشير بشكل سريع لأهم التحولات في هذه العوامل وتأثيرها على تغييرات العائدات النفطية في قطر .

فلقد شهد تطور الإيرادات النفطية القطرية مرحلتين من التغيير خلال الفترة بين العامين الماليين ١٩٧٠/ ١٩٧١م ، و ١٩٩٥/ ١٩٩٦م . كانت المرحلة الأولى فترة نمو ، امتدت بين العامين الماليين ١٩٧٠/ ١٩٧١م ، و١٩٨٢/ ١٩٨٣م . أما الثانية فقد كانت فترة انحسار واستمرت بين العامين الماليين ١٩٨٣/ ١٩٨٤م ، و١٩٩٥/ ١٩٩٦م . ولقد كان لنمو وانحسار العائدات النفطية تأثير كبير على نمو وانحسار إجمالي الإيرادات الحكومية خلال كلتا الفترتين .

فكما تظهر بيانات الجدول رقم (١) أنه في الفترة بين العامين الماليين ١٩٧٠/ ١٩٧١م، و١٩٨٢/ ١٩٨٣م قفزت الإيرادات النفطية من ٥١٧ مليون ريال قطري في العام المالي ١٩٧٠/ ١٩٧١م إلى ١٧٩٧٠ مليون ريال قطري في العام المالي ١٩٨٠/ ١٩٨١م، وهو أعلى رقم قياسي بلغته الإيرادات النفطية في سنة مالية [ويستثنى من ذلك العام المالي ١٩٨٢/ ١٩٨٣م والذي بلغت فيه العائدات النفطية ١٩٠٣٢ مليون ريال قطري، إلا أنها كانت سنة مالية غير عادية مدتها ١٧ شهراً] . ولقد بلغت نسبة الزيادة عن الفترة بين العامين الماليين ١٩٧٠/ ١٩٧١م ، و١٩٨٠/ ١٩٨١م ٣٣٧٦٪ .

ومن المناسب التنويه هنا إلى أن هذا النمو في قيمة الإيرادات النفطية تحقق بفضل مجموعة من العوامل أهمها ارتفاع أسعار النفط بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م، ثم الحرب العراقية الإيرانية في عام ١٩٨٠م، حيث ارتفع سعر برميل النفط الخام من حوالي ١,٨ دولار أمريكي في عام ١٩٧٠م إلى حوالي ١٢,٤ دولار أمريكي في يناير ١٩٧٤م، ثم واصل الارتفاع حتى بلغ حوالي ٣٧ دولارًا في يناير ١٩٨١م [٤، ص ١١٦ ؛ ٥، ص ص ٥٨-٩١ ؛ ٦، ص ص ٢٩-٣٤] . علاوة على ذلك زادت نسبة ملكية الدولة للقطاع

النفطي عبر المشاركة والتي بدأت بنسبة ٢٥٪ في يناير ١٩٧٣ ، حتى ارتفعت إلى ٦٠٪ في عام ١٩٧٤م ، وأخيراً حققت الدولة التملك الكامل في عامي ١٩٧٦ و١٩٧٧م [٧، ص ص ٤٨ ـ ٥٣] .

ونظراً لأهمية مساهمة العائدات النفطية في إجمالي الإيرادات العامة ، فقد زادت قيمة إجمالي الإيرادات في الفترة بين العامين الماليين ١٩٧٠/ ١٩٧١م ، و١٩٨٠/ ١٩٨١م من ٥٧٩ مليون ريال قطري في العام المالي ١٩٧٠/ ١٩٧١م إلى ١٩٦٥١ مليون ريال قطري في العام المالي ١٩٨٠/ ١٩٨١م ، وأصبحت نسبة النمو في إجمالي الإيرادات خلال تلك الفترة ٣٢٩٤٪ .

وكما تبين أرقام الجدول رقم (١) فقد شكلت مساهمة الإيرادات النفطية خلال الفترة بين العامين الماليين ١٩٧٠/ ١٩٧١م و١٩٨٢/ ١٩٨٣م نسبة تتراوح بين ٨٥٪ و٩٦٪ من إجمالي الإيرادات العامة للدولة . ولاشك أن هذه النسبة العالية تبرز مدى أهمية وهيمنة دور العائدات النفطية في توفير التمويل المالي لإجمالي الإيرادات الحكومية .

ويوضح الرسم البياني رقم (١) تطورات نمو منحنى العائدات النفطية خلال الفترة بين العامين الماليين ١٩٧٠/ ١٩٧١م ، و١٩٨٢/ ١٩٨٣م . كما يوضح أثر ذلك على اتجاهات نمو إجمالي الإيرادات العامة للدولة خلال نفس الفترة .

خلافاً لذلك تظهر بيانات الجدول رقم (١) أن الإيرادات النفطية خلال الفترة بين العامين الماليين ١٩٨٢/ ١٩٨٣م ، و١٩٩٥/ ١٩٩٦م شهدت بعض الانخفاض المتذبذب ، باستثناء السنة المالية ١٩٨٤/ ١٩٨٥م ، وبلغت الإيرادات النفطية أدنى مستوى لها في العام المالي ١٩٨٦/ ١٩٨٧م حيث بلغت ٣٠٤٩ مليون ريال قطري . أي انخفضت بنسبة ٧٢٪ مقارنة بالعام المالي ١٩٨٣/ ١٩٨٤ والذي بلغت قيمة الإيرادات النفطية فيه ١٠٩٠٢ مليون ريال قطري .

ولقد أسهمت مجموعة من العوامل في تراجع قيمة العائدات النفطية . ومن أهم تلك العوامل : أولاً انخفاض أسعار النفط والذي تراجعت أسعاره إلى مستويات قياسية في عامي ١٩٨٦ و١٩٨٨م حين وصلت إلى حوالي ١٤ دولاراً أمريكياً للبرميل الواحد [٨، ص ص ٥٤ ـ ٥٥ ؛ ٩، ص ٨] ؛ وثانياً زادت تكاليف إنتاج وتطوير حقول النفط

القطرية من ٣٢٦ مليون ريال قطري في عام ١٩٧٧ إلى ٢٠٠٠ مليون ريال قطري في عام ١٩٨٩م، وذلك بعد أن بلغت بعض تلك الحقول طور الإنتاج الثاني خلال الثمانينيات، ثم بدأت في الطور الثالث مع مطلع التسعينيات [١٠، ص ص ٤١ ـ ٤٢]. بالإضافة إلى ذلك انخفض انتاج وتصدير النفط القطري إلى أدنى مستوى له في عام ١٩٨٧م ليصل الإنتاج إلى حوالي ١٠٧ ملايين برميل، والتصدير حوالي ٩٣ مليون برميل، بعد أن كانت على التوالي ١٨٥ مليون برميل و ١٨١ مليون برميل في عام ١٩٧٩م [١١، ص ٣٢].

ولقد قاد تراجع العائدات النفطية خلال تلك الفترة إلى هبوط متذبذب في أرقام إجمالي الإيرادات الحكومية. فقد شهدت السنة المالية ١٩٨٦/ ١٩٨٧م هبوط إجمالي الإيرادات العامة إلى أدنى مستوى لها، لتصل إلى ٥٨٨٤ مليون ريال قطري. وقد بلغت نسبة الانخفاض حوالي ٥٤٪، مقارنة بأرقام العام المالي ١٩٨٣/ ١٩٨٤، والذي بلغت فيه إجمالي الإيرادات ١٢٨٤٨ مليون ريال قطري.

وبالرغم من انخفاض العائدات النفطية يجدر التأكيد على أن نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة ظلت كبيرة. فكما يبين الجدول رقم (١) بقيت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية هي النسبة المسيطرة، وبلغت في معظم السنوات أكبر من ٦٥٪ من إجمالي الإيرادات العامة، باستثناء العامين الماليين ١٩٨٦/ ١٩٨٧م، و١٩٩٣/ ١٩٩٤م، فقد بلغت على التوالي ٥٢٪ و٥٩٪.

ويوضح الرسم البياني رقم (١) تطورات الانخفاض المتذبذب في العائدات النفطية وأثر ذلك على إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة بين العامين الماليين ١٩٨٣/ ١٩٨٤م و١٩٩٥/ ١٩٩٦م. ويظهر من شكل منحنى الإيرادات النفطية، وإجمالي الإيرادات أن أدنى مستوى للانخفاض كان في العام المالي ١٩٨٦/ ١٩٨٧. ثم شهد المنحنيان نمواً تعرض للانخفاض بعد العام المالي ١٩٩٢/ ١٩٩٣.

أخيراً قد يكون من المناسب الإشارة هنا إلى أنه بالرغم من انخفاض العائدات النفطية، وبالتالي إجمالي الإيرادات الحكومية خلال الفترة بين العامين الماليين ١٩٨٣/ ١٩٨٤م، و١٩٩٥/ ١٩٩٦م، فإن ذلك الانخفاض لم يصل إلى مستوى قيمة الإيرادات النفطية، وإجمالي الإيرادات العامة في بداية السبعينيات. فمثلاً في العام المالي ١٩٨٦/ ١٩٨٧م

الجدول رقم (١). تطور الإيرادات النفطية وإجمالي الإيرادات الحكومية ١٩٧٠/ ١٩٧١-٩٩٥/ ١٩٩٦.

لسنة (**)	الإيرادات النفطية		الإيرادات غير النفطية		إجمالي الإيرادات
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيم
١٩٧٠/١٩٧١	٥١٧	٨٩٪	٦٣	١١٪	٥٧٩
١٩٧١/١٩٧٢	٨٣٨	٨٩٪	١٠٧	١١٪	٩٤٥
١٩٧٢/١٩٧٣	١١٠٤	٩٠٪	١٢٦	١٠٪	١٢٣٠
١٩٧٣/١٩٧٤	١٦١٦	٩٤٪	١٠٤	٦٪	١٧٢٠
١٩٧٤/١٩٧٥	٧٠٥٣	٩٦٪	٢٦٦	٤٪	٧٣١٩
١٩٧٥/١٩٧٦	٦٦٢٣	٩٣٪	٥١٢	٧٪	٧١٣٥
١٩٧٦/١٩٧٧	٨٢٦٢	٩٤٪	٥٤٩	٦٪	٨٨١١
١٩٧٧/١٩٧٨	٧٤٥٨	٩١٪	٦٩٦	٩٪	٨١٥٤
١٩٧٨/١٩٧٩	٧٤٢١	٩٠٪	٨٠٤	١٠٪	٨٢٢٥
١٩٧٩/١٩٨٠	١١٢٢٠	٩٣٪	٨٧٠	٧٪	١٢٠٩٠
١٩٨٠/١٩٨١	١٧٩٧٠	٩١٪	١٦٨١	٩٪	١٩٦٥١
١٩٨١/١٩٨٢	١٧١٨٩	٨٩٪	٢٠٥٤	١١٪	١٩٢٤٣
١٩٨٢/١٩٨٣(*)	١٩٠٣٢	٨٥٪	٣٤١٠	١٥٪	٢٢٤٤٢
١٩٨٣/١٩٨٤	١٠٩٠٢	٨٥٪	١٩٤٦	١٥٪	١٢٨٤٨
١٩٨٤/١٩٨٥	١١٨٧٨	٨٧٪	١٧٣٢	١٣٪	١٣٦١٠
١٩٨٥/١٩٨٦	٧٥٧٣	٧٣٪	٢٨٢٠	٢٧٪	١٠٣٩٣
١٩٨٦/١٩٨٧	٣٠٤٩	٥٢٪	٢٨٣٥	٤٨٪	٥٨٨٤
١٩٨٧/١٩٨٨	٤٦٨٦	٦٦٪	٢٤٠٣	٣٤٪	٧٠٨٩
١٩٨٨/١٩٨٩	٥٨٠٨	٧٦٪	١٨٨٠	٢٤٪	٧٦٨٨
١٩٨٩/١٩٩٠	٦٨٧٠	٧٤٪	٢٤٣٠	٢٦٪	٩٣٠٠
١٩٩٠/١٩٩١	٨٩٦٨	٧٥٪	٢٩٨٠	٢٥٪	١١٩٤٨
١٩٩١/١٩٩٢	٧٠٩١	٦٨٪	٣٢٧٨	٣٢٪	١٠٣٦٩
١٩٩٢/١٩٩٣	٨٥٣٦	٦٩٪	٣٧٩٥	٣١٪	١٢٣٣١
١٩٩٣/١٩٩٤	٦٢٩١	٥٩٪	٤٣٥٤	٤١٪	١٠٦٤٥
١٩٩٤/١٩٩٥	٦٦٢٠	٦٦٪	٣٤١٥	٣٤٪	١٠٠٣٥
١٩٩٥/١٩٩٦	٦٠٦٣	٦٦٪	٣١٤١	٣٤٪	٩٢٠٤

** السنة المالية في قطر خلال الفترة بين العامين الماليين ١٩٧٠/ ١٩٧١م، ١٩٨٨/ ١٩٨٩م كانت تعتمد على التقويم الهجري، حيث السنة الهجرية أقل ١١ يوما عن السنة الميلادية، ثم بعد ذلك تم التحول إلى التقويم الميلادي.

* السنة المالية كانت لمدة ١٧ شهراً، حيث امتدت من ١ محرم ١٤٠٢هـ، وحتى ٣٠ جمادى الثانية ١٤٠٣هـ.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، *المجموعة الإحصائية السنوية*، للأعوام ١٩٨٤-١٩٩٦م [١٢].

مؤسسة النقد القطري (مصرف قطر المركزي) *التقرير السنوي للأعوام* ١٩٩٠-١٩٩٥م، [١٣].

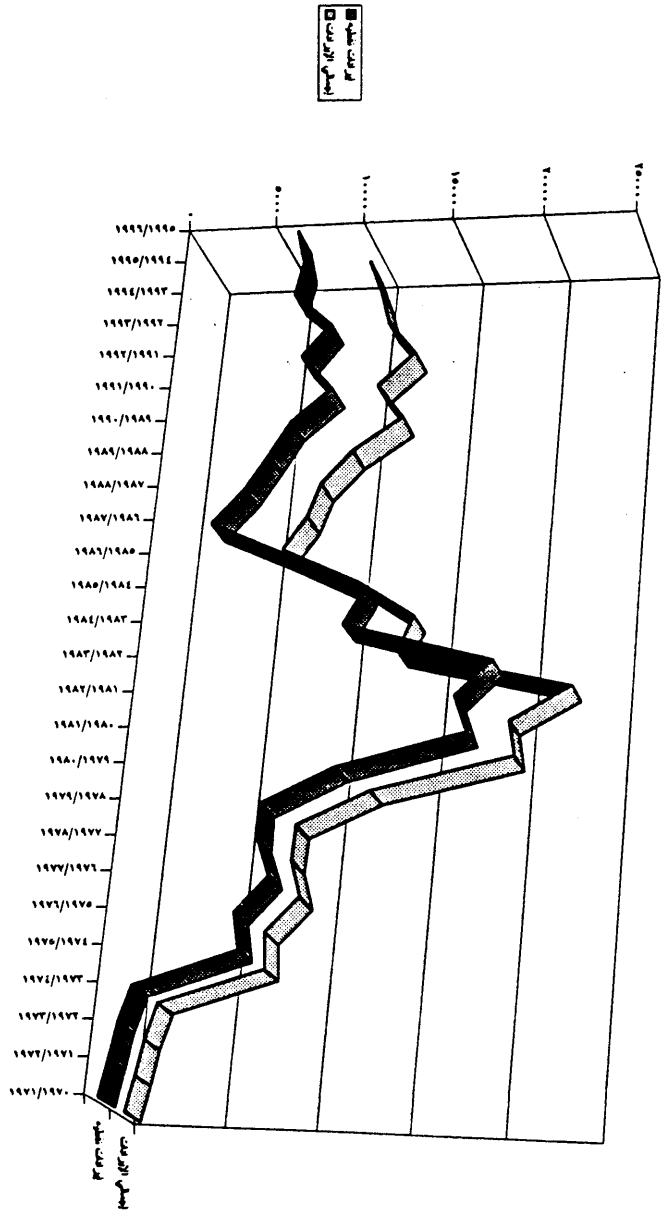

الرسم البياني رقم (١) . تطور الإيرادات النفطية والإجمالي الإيرادات ١٩٧٠/١٩٧١-١٩٩٥/١٩٩٦م.

والذي بلغت فيه أرقام الإيرادات النفطية وإجمالي الإيرادات إدنى مستوى لها وهو على التوالي ٣٠٤٩ مليون ريال قطري، و٥٨٨٤ مليون ريال قطري، إلا أنها ظلت أكبر من قيمة العائدات النفطية، وإجمالي الإيرادات العامة في مطلع السبعينيات وحتى العام المالي ١٩٧٣/ ١٩٧٤م، والذي بلغت فيه أرقام الإيرادات النفطية وإجمالي الإيرادات العامة ١٦١٦ مليون ريال قطري، و١٧٢٠ مليون ريال قطري على التوالي (انظر الجدول رقم ١).

الجزء الثاني : أثر الإيرادات النفطية على سياسات وإتجاهات الإنفاق الحكومي

تقسم المصروفات العامة في قطر على أربعة أبواب رئيسية؛ يمثل الأول منها باب الرواتب والأجور، والثاني باب المصروفات الجارية والتحويلية، والثالث باب المشروعات الثانوية، والرابع باب المشروعات الرئيسية. وتصدر الميزانية العامة موضحة الأرقام الإجمالية لكل باب من هذه الأبواب. ثم توضح بعد ذلك ميزانية الجهاز المدني تفصيلات نفقات الهيئات والوزارات الحكومية حسب كل باب. ويستثنى من ذلك عدم صدور الأرقام التفصيلية الخاصة بنفقات الأجهزة الأمنية والعسكرية ومصروفات الخدمات المركزية والمخصصات الخاصة.

لذا يمكن التمييز بين نوعين من أرقام إجمالي النفقات الحكومية. النوع الأول إجمالي النفقات العامة، ويشمل جميع مخصصات الأبواب الأربعة لجميع مصروفات الدولة في القطاعات المدنية والعسكرية والمخصصات الخاصة. أما النوع الثاني فهو إجمالي نفقات الجهاز المدني والذي يشمل فقط مخصصات الهيئات الحكومية المدنية، ولا تدخل ضمنها نفقات الخدمات المركزية، ونفقات الأجهزة العسكرية والمخصصات الخاصة. ولمنع اللبس نطلق في هذه الدراسة على النوع الأول إجمالي النفقات العامة، وعلى النوع الثاني إجمالي نفقات الجهاز المدني.

وحقيقة نستطيع أن نتعرف على اتجاهات الإنفاق الحكومي المتكرر والرأسمالي من الأرقام الإجمالية التي تنشر عن مخصصات الأبواب الأربعة[١٣]. ولقد قمنا في هذه الدراسة بحساب مخصصات النفقات المتكررة بإضافة مخصصات الباب الأول والخاصة بالرواتب والأجور إلى نفقات الباب الثاني والمتعلقة بالنفقات الجارية والتحويلية. وفي

الجانب الآخر أضفنا مصروفات الباب الثالث والموجهة للمشروعات الثانوية مع نفقات الباب الرابع والخاصة بالمشروعات الرئيسية، لتشكل في مجموعها النفقات الرأسمالية. علماً بأن الأرقام المتاحة هي أرقام إجمالية لمخصصات كل باب دون تحديد الجهة المستفيدة منها، وبالتالي تشمل جميع الأجهزة المدنية والعسكرية.

علاوة على ذلك، ونظراً لعدم تحديد المنشورات الرسمية القطرية لأنواع النفقات الحكومية بحسب قطاعاتها الوظيفية، قمنا في هذه الدراسة بتقسيم نفقات الجهاز المدني - والذي تتوافر عنه أرقام تفصيلية بحسب كل هيئة وإدارة مدنية[١٢] - إلى ست مجموعات هي :

أولاً : نفقات الخدمات العامة والبنية الأساسية : وتشمل كافة النفقات في الأبواب الأربعة لوزارة الأشغال العامة، ووزارة الشؤون البلدية، ووزارة النقل والمواصلات، ووزارة الكهرباء والماء.

ثانياً : نفقات الخدمات الاجتماعية : وتضم جميع مخصصات الأبواب الأربعة لوزارة التربية والتعليم، وجامعة قطر، ووزارة الصحة العامة، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية والمجلس الأعلى لرعاية الشباب.

ثالثاً : نفقات الخدمات الاقتصادية : وتتضمن كل النفقات في أبواب الميزانية الأربعة لوزارة المالية والبترول، ووزارة الطاقة والصناعة والزراعة، ووزارة الاقتصاد والتجارة والمركز الفني للتنمية الصناعية، وغرفة تجارة قطر.

رابعاً : نفقات الخدمات الإعلامية والشؤون الخارجية : وتشمل مخصصات وزارتي الإعلام والخارجية في أبواب الميزانية الأربعة.

خامساً : نفقات المكاتب الأميرية والمجالس الحكومية المتخصصة : وتضم مجموع مصروفات الأبواب الأربعة، والخاصة بمكتب الأمير، ومكتب ولي العهد، والسكرتارية العامة لمجلس الوزراء، ومكتب مستشار الحكومة، ومجلس الشورى، والمجلس الأعلى للتخطيط.

سادساً : نفقات أخرى (عدلية وتنظيمية) : وتتضمن كافة نفقات الأبواب الأربعة لوزارة العدل، وديوان المحاسبة، والجهاز المركزي للإحصاء، وديوان الخدمة المدنية.

ضمن الإطار السابق لا تتوافر لدينا معلومات محددة عن النفقات العسكرية والأمنية، ولا عن النفقات والمخصصات الخاصة. ولذا سنركز في تحليلنا للنفقات الحكومية بحسب القطاعات الوظيفية على القطاعات الستة التي ذكرناها سابقاً. من جهة ثانية سنتناول تحليل اتجاهات الإنفاق الحكومي المتكرر والرأسمالي والذي يشمل - بالإضافة إلى نفقات المؤسسات المدنية - مخصصات الأجهزة العسكرية وبند الخدمات المركزية والمخصصات الخاصة. علاوة على ذلك سنتطرق إلى تحليل تطورات إجمالي النفقات العامه الذي يشمل العناصر السابقة جميعها، وكذلك تطورات إجمالي نفقات الجهاز المدني والذي -كما أشرنا - لا يشمل بعض القطاعات مثل مصروفات الأجهزة العسكرية وبند الخدمات المركزية والمخصصات الخاصة.

وبصفة عامة تشير النظرة السريعة لبيانات الجداول الإحصائية والرسوم البيانية لتطور النفقات الحكومية بأنماطها المختلفة إلى أن هناك ثمة تغييرات قد طرأت على هيكل توزيع واتجاهات تلك النفقات خلال الفترة بين العامين الماليين ١٩٧٠/ ١٩٧١م، و١٩٩٥/ ١٩٩٦م. حيث شهدت تطورات النفقات الحكومية بأشكالها المختلفة مرحلتين من التغيير. الأولى كانت مرحلة نمو وزيادة، وتمتد بين العامين الماليين ١٩٧٠/ ١٩٧١م، و١٩٨٢/ ١٩٨٣م. أما المرحلة الثانية فقد تميزت بشكل عام ببعض الانخفاض المتقلب والضئيل في معظم صور الإنفاق الحكومي، والزيادة البسيطة في البعض الآخر وامتدت بين العامين الماليين ١٩٨٣/ ١٩٨٤م، و١٩٩٥/ ١٩٩٦م. وسنتناول تحليل واستعراض أثر الإيرادات النفطية على اتجاهات الإنفاق الحكومي بأشكاله المختلفة خلال كلتا المرحلتين في الآتي.

المرحلة الأولى ١٩٧٠/ ١٩٧١ ـ ١٩٨٢/ ١٩٨٣م

إن أهم الخصائص التي ميزت هيكل تطور النفقات الحكومية خلال هذه المرحلة هي النمو والزيادة. ولقد جاء ذلك استجابة لنمو حجم الإيرادات النفطية والذي أفضى إلى زيادة إجمالي الإيرادات العامة للدولة. وبالتالي لعبت زيادة الإيرادات النفطية دوراً كبيراً في تمويل النفقات الحكومية.

وتظهر العلاقة الإحصائية - ممثلة بمعامل الارتباط - تأثير نمو الإيرادات النفطية

علي زيادة النفقات الحكومية خلال الفترة بين العامين الماليين ١٩٧٠/ ١٩٧١ ، و١٩٨٢/ ١٩٨٣ . فكما يبين جدول (٢) كانت علاقة الارتباط بين العائدات النفطية وإجمالي النفقات العامة ٠,٩٤ ، ومع المصروفات المتكررة ٠,٩٤ ، والنفقات الرأسمالية ٠,٩٣ ونظراً لكون معامل الارتباط يقترب من التطابق مع الواحد الصحيح فإن هذا يؤكد أن علاقة تأثير الإيرادات النفطية على إجمالي النفقات العامة والمصروفات المتكررة والرأسمالية كان قوياً جداً [١٤ ، ص ص ٤٩ ـ ٥١ ؛ ١٥ ، ص ص ٦٥ ـ ٦٦] .

الجدول رقم (٢). معامل الارتباط بين الإيرادات النفطية والإنفاق الحكومي ١٩٧٠/ ١٩٧١م و١٩٩٥/ ١٩٩٦م.

نوع الإنفاق	١٩٧٠/ ١٩٧١م ـ ١٩٨٢/ ١٩٨٣م	١٩٨٣/ ١٩٨٤م ـ ١٩٩٥/ ١٩٩٦م
إجمالي النفقات	**٠,٩٤**	**٠,٢٣**
النفقات المتكررة	٠,٩٤	(ـ) ٠,٠٠٥
النفقات الرأسمالية	٠,٩٣	٠,٣٩
نفقات الجهاز المدني	**٠,٧٦***	**٠,٢١****
نفقات الخدمات العامة	٠,٦٣*	٠,١١**
نفقات الخدمات الاجتماعية	٠,٧٦*	٠,٠٢**
نفقات الخدمات الاقتصادية	٠,٨٠*	٠,٥٥**
نفقات الخدمات الإعلامية والخارجية	٠,٦٤*	(ـ) ٠,٠٦**
نفقات المكاتب الأميرية	٠,٦١*	(ـ) ٠,٣٤**
نفقات أخرى	٠,٧٤*	٠,٢٤**

* معامل الارتباط للسنوات بين العامين الماليين ١٩٧٨/ ١٩٧٩ ، و١٩٨٢/ ١٩٨٣ .

** معامل الارتباط للسنوات بين العامين الماليين ١٩٨٣/ ١٩٨٤ ، و١٩٩٤/ ١٩٩٥ .

المصدر: تم الحصول على معامل بيرسون للارتباط الخطي لتحليل بيانات الإيرادات النفطية من الجدول رقم (١)، وبيانات الإنفاق الحكومي من الجدولين رقمي (٤ و ٥) وفقاً لبرنامج التحليل الإحصائي (SAS) .

وعلى نحو مماثل تقريباً كان تأثير زيادة العائدات النفطية على إجمالي نفقات الجهاز المدني والنفقات المتفرعة عنها خلال الفترة بين العامين الماليين ١٩٧٨/ ١٩٧٩م، و ١٩٨٢/ ١٩٨٣م، (وهي الفترة التي تتوافر عنها معلومات منشورة)، كان تأثيراً كبيراً، وكما توضح بيانات الجدول رقم (٢) كانت علاقة الارتباط بين الإيرادات النفطية وإجمالي نفقات الجهاز المدني ٠,٧٦. أما علاقة الارتباط بين العائدات النفطية ونفقات القطاعات المدنية بحسب نشاطها الوظيفي فيمكن ترتيبها من حيث درجة قوتها على النحو التالي: نفقات الخدمات الاقتصادية ٠,٨٠؛ نفقات الخدمات الاجتماعية ٠,٧٦؛ نفقات الخدمات الأخرى ٠,٧٤؛ نفقات الخدمات الإعلامية والشؤون الخارجية ٠,٦٤؛ ونفقات الخدمات العامة والبنية الأساسية ٠,٦٣؛ وأخيراً نفقات المكاتب الأميرية والمجالس الحكومية المتخصصة ٠,٦١. ولأن معامل الارتباط بين إجمالي نفقات الجهاز المدني والنفقات المتصلة بها تتراوح بين ٠,٦١ و٠,٨٠ فهذا يؤكد أن هناك ثمة علاقة تأثير قوية نسبياً بين نمو حجم العائدات النفطية ونمو حجم نفقات الجهاز المدني وما يتفرع عنها من نفقات بحسب قطاعاتها الوظيفية خلال سنوات المرحلة الأولى.

أ) تطور إجمالي النفقات العامة والمصروفات المتكررة والرأسمالية واتجاهات سياسات الإنفاق الحكومي

وللتعرف على اتجاهات وسياسات الإنفاق الحكومي بشكل عام خلال الفترة بين العامين الماليين ١٩٧٠/ ١٩٧١م، و١٩٨٢/ ١٩٨٣م، فإن أرقام الجدول رقم (٣) تسمح بإعطاء لمحة سريعة عن حجم مجموع إجمالي النفقات العامة وتوزيعها على المصروفات المتكررة والرأسمالية. وكما يبين الجدول بلغت قيمة مجموع إجمالي النفقات العامة لسنوات تلك الفترة حوالي ٨٤٥٢٨ مليون ريال قطري. ولقد كان نصيب مجموع المصروفات المتكررة ٥٠٨١٠ ملايين ريال قطري، أي ما يمثل حوالي ٦٠٪ من مجموع إجمالي النفقات العامة خلال سنوات نفس الفترة. وكانت حصة مجموع النفقات الرأسمالية ٣٣٧١٨ مليون ريال قطري، أي ما يعادل حوالي ٤٠٪ من مجموع إجمالي

النفقات العامة (انظر الجدول رقم ٣). وهذا يعنى أن مجموع المصروفات المتكررة حظي بنصيب أكبر من مجموع النفقات الرأسمالية خلال المرحلة بين العامين الماليين ١٩٧٠/ ١٩٧١م ، و١٩٨٢/ ١٩٨٣م.

بالإضافة إلى ذلك فإن نظرة متعمقة إلى تطور إجمالي النفقات العامة، وما يتصل بها من مصروفات متكررة ورأسمالية خلال الفترة بين العامين الماليين ١٩٧٠/ ١٩٧١م، و١٩٨٢/ ١٩٨٣م، تبين أن إجمالي النفقات العامة ارتفع من ٥٠٥ ملايين ريال قطري في العام المالي ١٩٧٠/ ١٩٧١م إلى ١٤٧٤٣ مليون في العام المالي ١٩٨١/ ١٩٨٢ ، وهو أعلى رقم قياسي بلغه إجمالي النفقات العامة خلال المرحلة الأولى. [وتستثنى من ذلك قيمة إجمالي النفقات العامة للعام المالي ١٩٨٢/ ١٩٨٣ ، والتي بلغت ٢٠٦٧٢ مليون

الجدول رقم (٣). مجموع الإنفاق الحكومي عن الفترة بين العامين الماليين ١٩٧٠/ ١٩٧١م، و١٩٩٥/ ١٩٩٦م.

نوع الإنفاق	١٩٧٠/ ١٩٧١ ـ ١٩٨٢/ ١٩٨٣		١٩٨٣/ ١٩٨٤ ـ ١٩٩٥/ ١٩٩٦	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
إجمالي النفقات العامة	**٨٤٥٢٨**		**١٥٤٠٥٣**	
النفقات المتكررة	٥٠٨١٠	٦٠,١٪	١١٩٦٧٦	٧٧,٧٪
النفقات الرأسمالية	٣٣٧١٨	٣٩,٩٪	٣٤٣٧٧	٢٢,٣٪
إجمالي نفقات الجهاز المدني	**٣١٨٢٣***		**٦٥٨٧٧****	
نفقات الخدمات العامة	١٣٨٦٠*	٤٣,٦٪	٢٣٣١٦**	٣٥,٤٪
نفقات الخدمات الاجتماعية	٩٦٤٢*	٣٠,٣٪	٢٦٨٠٤**	٤٠,٧٪
نفقات الخدمات الاقتصادية	٥١٠٣*	١٦٪	٦٤٤٤**	٩,٨٪
نفقات الخدمات الإعلامية والخارجية	٢٠٢٨*	٦,٤٪	٥٣٨٩**	٨,٢٪
نفقات المكاتب الأميرية	٥٧٣*	١,٨٪	٢٣٠٢**	٣,٥٪
نفقات أخرى	٦١٧*	١,٩٪	١٦٢٢**	٢,٥٪

* أرقام مجموع النفقات تغطي السنوات بين العامين الماليين ١٩٧٨/ ١٩٧٩ م، ١٩٨٢/ ١٩٨٣م.

** أرقام مجموع النفقات تغطي السنوات بين العامين الماليين ١٩٨٣/ ١٩٨٤م ، ١٩٩٤/ ١٩٩٥م.

المصدر: الأرقام الإجمالية لمجموع النفقات الحكومية تم احتسابها من البيانات التفصيلية الواردة في الجدولين رقمي (٤ و ٥).

ريال قطري ، ولكنها سنة مالية غير طبيعية مدتها ١٧ شهراً]. ولقد وصلت نسبة نمو إجمالي النفقات العامة، عن الفترة بين العامين الماليين ١٩٧٠/ ١٩٧١م، و١٩٨١/ ١٩٨٢م إلى حوالي ٢٨١٩٪.

وكما يوضح الجدول رقم (٤) ارتفعت مخصصات النفقات المتكررة خلال نفس الفترة من ٣٧٣ مليون ريال قطري في العام المالي ١٩٧٠/ ١٩٧١م إلى ٨٤٢٦ مليون ريال قطري في العام المالي ١٩٨١/ ١٩٨٢م. ولقد بلغت نسبة الزيادة ٢١٥٩٪. كما زادت خلال نفس الفترة المصروفات الرأسمالية من ١٣٢ مليون ريال قطري في العام المالي ١٩٧٠/ ١٩٧١ إلى ٦٣١٧ مليون ريال قطري في العام المالي ١٩٨١/ ١٩٨٢، لتصبح نسبة النمو ٤٦٨٥٪. ويبدو من هذه الأرقام أن نسبة الزيادة في مخصصات النفقات الرأسمالية كانت أعلى منها في المصروفات المتكررة. الأمر الذي يُظهر أن اتجاهات الإنفاق الحكومي توسعت في مسار النفقات الرأسمالية لإقامة مشروعات البنية التحتية في قطر.

ومن زاوية أخرى تؤكد بيانات الجدول رقم (٤) بأن هناك ثمة زيادة في الاهتمام بالمشروعات الرأسمالية في النصف الأخير من السبعينيات ومطلع الثمانينيات. حيث نلاحظ من بيانات الجدول رقم (٤) أن الأهمية النسبية لمخصصات النفقات الرأسمالية زادت من نسبة تتروح بين ١٨٪ و٢٦٪ من إجمالي النفقات العامة في النصف الأول من السبعينيات، حتى وصلت إلى نسبة تتروح بين ٣٥٪ و٥٠٪ من إجمالي النفقات العامة في النصف الأخير من السبعينيات ومطلع الثمانينيات. وعلى العكس من ذلك انخفضت الأهمية النسبية للنفقات المتكررة من نسبة تتروح بين ٧٤٪ و٨٢٪ من إجمالي النفقات العامة في النصف الأول من السبعينيات، إلى نسبة تتروح بين ٥٠٪ و٦٥٪ من إجمالي النفقات العامة في النصف الأخير من السبعينيات ومطلع الثمانينيات. وزيادة الأهمية النسبية لمخصصات النفقات الرأسمالية، وانخفاض الأهمية النسبية لحصة المصروفات المتكررة لا يعنى حدوث انخفاض في قيمة النفقات المتكررة والتي شهدت زيادة على النحو الذي أشرنا إلية سابقا، بقدر ما يعني أن الزيادة في مخصصات المصروفات الرأسمالية كان أكبر من الزيادة في النفقات المتكـــررة. (انظر الجدول رقم ٤).

وإجمالاً يبين الرسم البياني رقم (٢) التطورات التي طرأت على إجمالي النفقات العامة والمصروفات المتكررة والرأسمالية. ويوضح الشكل البياني أن كلاً من منحنيات إجمالي النفقات العامة والمصروفات المتكررة والرأسمالية شهدت نمواً كبيراً خلال الفترة بين العامين الماليين ١٩٧٠/ ١٩٧١م ، و١٩٨٢/ ١٩٨٣م.

الجدول رقم (٤). تطور إجمالي النفقات العامة والنفقات المتكررة والرأسمالية ١٩٧٠/ ١٩٧١-٩٩٥/١٩٩٦م.

السنة (**)	إجمالي النفقات	النفقات المتكررة		النفقات الرأسمالية	
	القيمة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
١٩٧٠/١٩٧١	٥٠٥	٣٧٣	٧٤٪	١٣٢	٢٦٪
١٩٧١/١٩٧٢	٦٤٣	٤٧٤	٧٤٪	١٦٩	٢٦٪
١٩٧٢/١٩٧٣	٩٢٦	٦٩٩	٧٥٪	٢٢٧	٢٥٪
١٩٧٣/١٩٧٤	١٣٥٤	١١٠٥	٨٢٪	٢٤٩	١٨٪
١٩٧٤/١٩٧٥	٢٤٦٤	١٧٨٧	٧٣٪	٦٧٧	٢٧٪
١٩٧٥/١٩٧٦	٤٤٣٥	٢٩٨٣	٦٧٪	١٤٥٢	٣٣٪
١٩٧٦/١٩٧٧	٥٧٨٦	٢٩١٦	٥٠٪	٢٨٧٠	٥٠٪
١٩٧٧/١٩٧٨	٧٣١٨	٤٢٩٦	٥٩٪	٣٠٢٢	٤١٪
١٩٧٨/١٩٧٩	٦٤٧٢	٣٦٥٧	٥٧٪	٢٨١٥	٤٣٪
١٩٧٩/١٩٨٠	٨٢٣٧	٥٣٥٠	٦٥٪	٢٩٢٣	٣٥٪
١٩٨٠/١٩٨١	١٠٩٣٧	٦٥١٠	٦٠٪	٤٤٢٧	٤٠٪
١٩٨١/١٩٨٢	١٤٧٤٣	٨٤٢٦	٥٧٪	٦٣١٧	٤٣٪
١٩٨٢/١٩٨٣(*)	٢٠٦٧٢	١٢٢٣٤	٥٩٪	٨٤٣٨	٤١٪
١٩٨٣/١٩٨٤	١٢٥١٨	٨٠١٣	٦٤٪	٤٥٠٥	٣٦٪
١٩٨٤/١٩٨٥	١٢١٧٣	٩١١٠	٧٥٪	٣٠٦٣	٢٥٪
١٩٨٥/١٩٨٦	١٠٣٧٤	٨٠٦٢	٧٨٪	٢٣١٢	٢٢٪
١٩٨٦/١٩٨٧	١٠٤٣٣	٧٩١٢	٧٦٪	٢٥٢١	٢٤٪
١٩٨٧/١٩٨٨	١٠٣٧٣	٨٣٦٨	٨١٪	٢٠٠٥	١٩٪
١٩٨٨/١٩٨٩	١٤٣٨٣	١١٧٥٨	٨٢٪	٢٦٢٥	١٨٪
١٩٨٩/١٩٩٠	١٠٥٢٥	٨٩٥٤	٨٥٪	١٥٧١	١٥٪
١٩٩٠/١٩٩١	١١٣٨٨	٩٦٣٤	٨٥٪	١٧٥٤	١٥٪
١٩٩١/١٩٩٢	١١٧٧٣	٩٣٢٥	٧٩٪	٢٤٤٨	٢١٪
١٩٩٢/١٩٩٣	١٢٨٦٦	١٠٢٥٠	٨٠٪	٢٦١٦	٢٠٪
١٩٩٣/١٩٩٤	١٣٤٣٥	١٠٢٦٦	٧٦٪	٣١٦٩	٢٤٪
١٩٩٤/١٩٩٥	١١٠٨١	٨٥٨٠	٧٧٪	٢٥٠١	٢٣٪
١٩٩٥/١٩٩٦	١٢٧٣١	٩٤٤٤	٧٤٪	٣٢٨٧	٢٦٪

** السنة المالية في قطر خلال الفترة بين العامين الماليين ١٩٧٠/ ١٩٧١ , ١٩٨٨/ ١٩٨٩ كانت تعتمد على التقويم الهجري، حيث السنة الهجرية أقل ١١ يوما عن السنة الميلادية، ثم بعد ذلك تم التحول إلى التقويم الميلادي.

* السنة المالية كانت لمدة ١٧ شهراً، حيث امتدت من ١ محرم ١٤٠٢هـ، وحتى ٣٠ جمادى الثانية ١٤٠٣هـ.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة *الإحصائية السنوية*، *للأعوام* ١٩٨٤-١٩٩٦م [١٢].

مؤسسة النقد القطري (مصرف قطر المركزي) *التقرير السنوي للأعوام* ١٩٩٠-١٩٩٥م. [١٣].

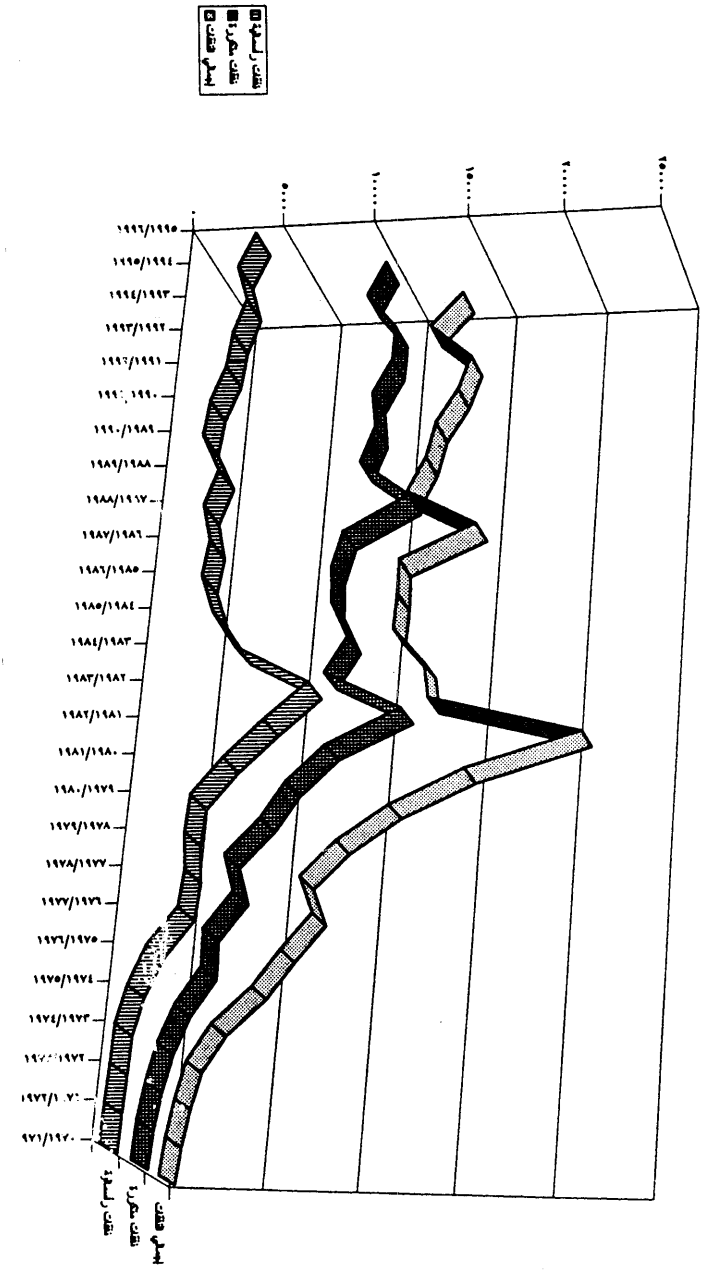

الرسم البياني رقم (٢). النفقات الجارية والرأسمالية وإجمالي النفقات العامة ١٩٧٠/١٩٧١-١٩٩٥/١٩٩٦م.

ب) تطور إجمالي نفقات الجهاز المدني والنفقات المتفرعة عنها واتجاهات سياسات الإنفاق الحكومي

أما فيما يتعلق بإجمالي نفقات الجهاز المدني وما يتفرع عنها من نفقات بحسب نشاطاتها الوظيفية، فإن البيانات المنشورة عن الفترة بين العامين الماليين ١٩٧٨/ ١٩٧٩م و١٩٨٢/ ١٩٨٣م تظهر أن مجموع إجمالي نفقات الجهاز المدني لسنوات تلك الفترة بلغت ٣١٨٢٣ مليون ريال قطري. وكما يبين الجدول رقم (٣) فلقد وزعت تلك المخصصات على القطاعات الستة بحسب نشاطاتها الوظيفية وفقاً للترتيب التالي: أولاً، نفقات الخدمات العامة والبنية الأساسية، ووصل مجموع مخصصاتها إلى ١٣٨٦٠ مليون ريال قطري، أي ما نسبته ٤٤٪ من مجموع إجمالي نفقات الجهاز المدني لسنوات تلك الفترة؛ ثانياً، نفقات الخدمات الاجتماعية، وبلغ مجموع حصتها ٩٦٤٢ مليون ريال قطري، أي ما يعادل ٣٠٪ من مجموع إجمالي نفقات الجهاز المدني لسنوات الفترة نفسها؛ ثالثاً، نفقات الخدمات الاقتصادية وبلغ مجموع مصروفاتها ٥١٠٣ ملايين ريال قطري، أي ما يمثل ١٦٪ من مجموع إجمالي نفقات الجهاز المدني لسنوات نفس الفترة؛ رابعاً، نفقات الخدمات الإعلامية والشؤون الخارجية، ووصل مجموع مخصصاتها إلى٢٠٢٨ مليون ريال قطري، أي ما يعادل حوالي ٦٪ من مجموع إجمالي نفقات الجهاز المدني. ويمثل خامساً، وسادساً، النفقات الأخرى ثم مصروفات المكاتب الأميرية والمجالس الحكومية المتخصصة، وكانت على التوالي ٦١٧ مليون ريال قطري، و٥٧٣ مليون ريال قطري، أي ما نسبته حوالي ٢٪ لكل منها.

على نحو أكثر تفصيلا تبين بيانات الجدول رقم (٥) تطور هيكل إجمالي نفقات الجهاز المدني والنفقات المتصلة بها. فكما تشير المعلومات المتوفرة عن الفترة بين العامين الماليين ١٩٧٨/ ١٩٧٩م، و١٩٨٢/ ١٩٨٣م ارتفعت قيمة إجمالي نفقات الجهاز المدني في تلك الفترة من ٣٩٠٢ مليون ريال قطري في العام المالي ١٩٧٨/ ١٩٧٩م إلى أن بلغت أعلى رقم قياسي لها خلال هذه الفترة، وهو ٦٩٣٨ مليون ريال قطري في العام المالي ١٩٨١/ ١٩٨٢م. [وتستثنى من ذلك قيمة إجمالي نفقات الجهاز المدني في العام المالي ١٩٨٢/ ١٩٨٣م والتي بلغت ١١٣١٩ مليون ريال قطري، لأنها سنة مالية غير طبيعية

مدتها ١٧ شهراً]. ولقد وصلت نسبة الزيادة عن الفترة بين العامين الماليين ١٩٧٨/ ١٩٧٩ و١٩٨١/ ١٩٨٢م إلى حوالي ٧٨٪.

علاوة على ذلك يوضح الجدول رقم (٥) أن قيمة نفقات الخدمات العامة والبنية الأساسية زادت من ٢٠٦١,٥ مليون ريال قطري في العام المالي ١٩٧٨/ ١٩٧٩م إلى ٢٦٠٩,٢ مليون ريال قطري في العام المالي ١٩٨١/ ١٩٨٢م، أي زيادة بنسبة حوالي ٢٧٪. وكما يبين الجدول رقم (٥) حظيت نفقات الخدمات العامة والبنية الأساسية بأكبر نسبة من إجمالي نفقات الجهاز المدني خلال الفترة بين العامين الماليين ١٩٧٨/ ١٩٧٩م، و١٩٨٢/ ١٩٨٣م. فقد تراوحت نسبة حصتها من إجمالي نفقات الجهاز المدني بين ٣٧,٦٪ في العام المالي ١٩٨١/ ١٩٨٢، و٥٤,٨٪ في العام المالي ١٩٧٩/ ١٩٨٠.

وكذلك يبين الجدول رقم (٥) أن مصروفات الخدمات الاجتماعية ارتفعت من ٨٢١ مليون ريال قطري في العام المالي ١٩٧٨/ ١٩٧٩ إلى ٢٢٥٦,٢ مليون ريال قطري في العام المالي ١٩٨١/ ١٩٨٢م. ولقد مثلت نسبة الزيادة خلال هذه الفترة ١٧٥٪. ولقد زادت حصة نسبة مخصصات الخدمات الاجتماعية من إجمالي نفقات الجهاز المدني من ٢١٪ في العام المالي ١٩٧٨/ ١٩٧٩ إلى٣٥,٢٪ في العام المالي ١٩٨٢/ ١٩٨٣. ولقد جاء ترتيب نفقات الخدمات الاجتماعية في المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد مصروفات الخدمات العامة والبنية الأساسية.

أما نفقات الخدمات الاقتصادية، فيظهر الجدول رقم (٥) أنها زادت من ٦٣١,٤ مليون ريال قطري في العام المالي ١٩٧٨/ ١٩٧٩م إلى ١٤٦٣,٢ مليون ريال قطري في العام المالي ١٩٨١/ ١٩٨٢م. بذلك تكون نسبة النمو خلال تلك الفترة ١٣٢٪. وخلال الفترة الممتدة بين العامين الماليين ١٩٧٨/ ١٩٧٩م، و١٩٨٢/ ١٩٨٣م تراوحت نسبة مخصصات نفقات الخدمات الاقتصادية بين إجمالي نفقات الجهاز المدني بين ١٠٪ في العام المالي ١٩٧٩/ ١٩٨٠ و٢١٪ في العام المالي ١٩٨١/ ١٩٨٢م.

ويبرز كذلك الجدول رقم (٥) تطورات النمو في نفقات الخدمات الإعلامية والشؤون الخارجية خلال الفترة بين العامين الماليين ١٩٧٨/ ١٩٧٩م، و١٩٨٢/ ١٩٨٣م. فقد زادت قيمة مخصصات هذه النفقات من ٢٨٤ مليون ريال قطري في السنة المالية ١٩٧٨/ ١٩٧٩م

الجدول رقم (٥). تطور نفقات الجهاز المدني بحسب القطاعات والإجمالي ١٩٧٨/١٩٧٩-١٩٩٤/١٩٩٥م.

السنة**	نفقات اجتماعية		نفقات عامة		نفقات اقتصادية		نفقات إعلامية		نفقات مكاتب		نفقات أخرى		إجمالي النفقات المدنية
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة
١٩٧٨/١٩٧٩	٨٢١	٢١,٠٤٪	٢٠٦١,٥	٥٢,٨٣٪	٦٣١,٤	١٦,١٨٪	٢٨٤	٧,٢٨٪	٤٣,٦	١,١٢٪	٦٠,٥	١,٥٥٪	٣٩٠٢
١٩٧٩/١٩٨٠	١٠٥٤,٦	٢٥,٢٪	٢٢٦٥,٣	٥٤,٨١٪	٤١٥,٩	١٠,٠٦٪	٢٩٤,٧	٧,١٣٪	٢٧,٦	٠,٦٧٪	٧٤,٨	١,٨١٪	٤١٣٣
١٩٨٠/١٩٨١	١٥٢٩,٤	٢٧,٦٦٪	٢٣٥٥,٧	٤٢,٦٠٪	٩٢٧,٤	١٦,٧٧٪	٣١٤,٩	٥,٦٩٪	٣٠٣,٦	٥,٤٩٪	٩٨,٩	١,٧٩٪	٥٥٣٠
١٩٨١/١٩٨٢	٢٢٥٦,٢	٣٢,٥٢٪	٢٦٠٩,٢	٣٧,٦١٪	١٤٦٣,٢	٢١,٠٩٪	٤١٤	٥,٩٧٪	٦١,٩	٠,٨٩٪	١٣٣,٥	١,٩٢٪	٦٩٣٨
١٩٨٢/١٩٨٣*	٣٩٨٠,٦	٣٥,١٧٪	٤٥٦٨,١	٤٠,٣٦٪	١٦٦٤,٨	١٤,٧١٪	٧٢٠,٦	٦,٣٧٪	١٣٥,٧	١,٢٠٪	٢٤٨,٩	٢,٢٠٪	١١٣١٩
١٩٨٣/١٩٨٤	٢١٩٣,٥	٣٤,٠١٪	٢٧٣٥,٢	٤٢,٤١٪	٨٠٧,٣	١٢,٥٢٪	٤٠٧,٢	٦,٣١٪	١٥٣,١	٢,٣٧٪	١٥٣,٨	٢,٣٨٪	٦٤٥٠
١٩٨٤/١٩٨٥	٢١٠٩,٩	٣٩,٠٤٪	١٨٠٥,٥	٣٣,٤١٪	٨١٦,٥	١٥,١١٪	٤٣٠,٨	٧,٩٧٪	٨٧,٩	١,٦٣٪	١٥٣,٦	٢,٨٤٪	٥٤٠٤
١٩٨٥/١٩٨٦	٢٤٠٤,٨	٤٣,٨١٪	١٧٣٦,١	٣١,٦٣٪	٦٢٦,٢	١١,٤١٪	٤٢٧,٩	٧,٨٠٪	١٥٣,٩	٢,٨٠٪	١٣٩,٨	٢,٥٥٪	٥٤٨٩
١٩٨٦/١٩٨٧	٢٠٠٤,٨	٣٥,٧٩٪	٢٣١٨,٢	٤١,٣٨٪	٥١٩,٦	٩,٢٨٪	٤٢٠,٩	٧,٥١٪	٢١٣,٥	٣,٨١٪	١٢٥,١	٢,٢٣٪	٥٦٠٢
١٩٨٧/١٩٨٨	١٩٨١,٤	٤٣,٤٨٪	١٤١١,٦	٣٠,٩٨٪	٤٥٨,٤	١٠,٠٦٪	٣٧٦	٨,٢٥٪	٢٠٣,٣	٤,٤٦٪	١٢٦	٢,٧٧٪	٤٥٥٧
١٩٨٨/١٩٨٩	٢٣٥٧,٢	٤٢,٢٠٪	١٧٧١	٣١,٧١٪	٥٩٣,٥	١٠,٦٣٪	٤٧٢,٢	٨,٤٥٪	٢٥٠,٥	٤,٤٨٪	١٤١	٢,٥٢٪	٥٥٨٥
١٩٨٩/١٩٩٠	٢٠٠٩	٤٤,٩٢٪	١٤٢٠,١	٣١,٧٥٪	٤٣٢,٧	٩,٦٧٪	٤٠٩,٣	٩,١٥٪	٩٧,٨	٢,١٩٪	١٠٣,٥	٢,٣١٪	٤٤٧٢
١٩٩٠/١٩٩١	٢٠١٨,٤	٤٠,٠٩٪	١٥٦٣,٦	٣١,٠٥٪	٧٥٤,٤	١٤,٩٨٪	٤٢٢,٣	٨,٣٩٪	١٦٨,٧	٣,٣٥٪	١٠٧,٦	٢,١٤٪	٥٠٣٥
١٩٩١/١٩٩٢	٢١٦٧,٨	٣٩,٣٨٪	٢٠١٠,٧	٣٦,٥٢٪	٦١٤,٥	١١,١٦٪	٤٤٤,٣	٨,٠٧٪	١٤٩,٦	٢,٧٢٪	١١٨,٤	٢,١٥٪	٥٥٠٥
١٩٩٢/١٩٩٣	٢٣٩٣,٩	٤٢,٩٩٪	١٩٦٧,٢	٣٥,٣٢٪	٢٨٦,٢	٥,١٤٪	٤٩٨,٦	٨,٩٥٪	٢٩٣,٩	٥,٢٨٪	١٢٩,١	٢,٣٢٪	٥٥٦٩
١٩٩٣/١٩٩٤	٢٦٩٩	٤٢,١١٪	٢٢٦٩,٦	٣٥,٤١٪	٢٨٢,٨	٤,٤١٪	٥٨٧,٥	٩,١٧٪	٤١٥,٦	٦,٤٨٪	١٥٥,١	٢,٤٢٪	٦٤١٠
١٩٩٤/١٩٩٥	٢٤٦٤,٦	٤٢,٤٧٪	٢٣١١,٣	٣٩,٨٣٪	٢٥١,٩	٤,٣٤٪	٤٩٢,١	٨,٤٨٪	١١٤,٤	١,٩٧٪	١٦٩,١	٢,٩١٪	٥٨٠٣

** السنة المالية في قطر خلال الفترة بين العامين الماليين ١٨٧١/١٩٧٢-١٩٨٨/١٩٨٩م كانت تعتمد على التقويم الهجري، حيث السنة المالية أقل ١١ يوما عن السنة الميلادية، ثم بعد ذلك تم التحول إلى التقويم الميلادي.

* السنة المالية كانت لمدة ١٧ شهرا، حيث امتدت من ١ محرم ١٤٠٢، وحتى ٣٠ جمادى الثانية ١٤٠٣هـ.

- المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، للأعوام ١٩٨١-١٩٩٦م [١٦].

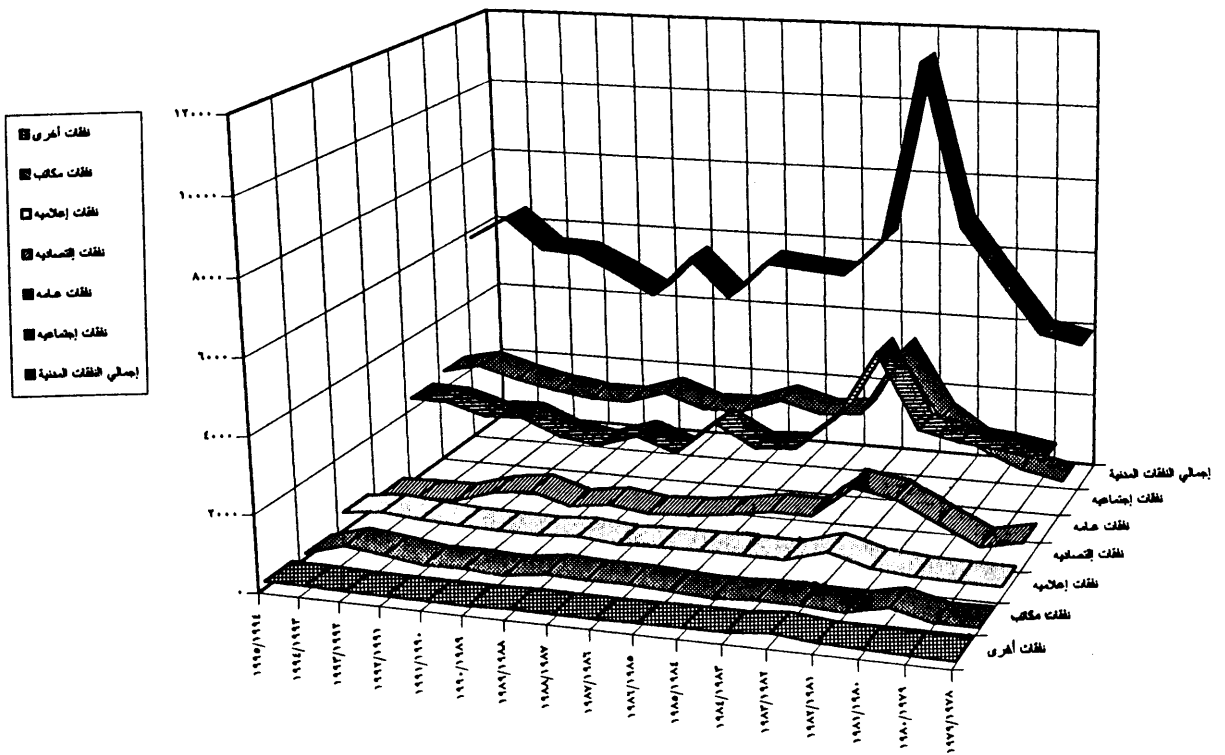

الرسم البياني رقم (٣). نفقات الجهاز المدني بحسب القطاعات والإجمالي ١٩٧٨/ ١٩٧٩م - ١٩٩٤/ ١٩٩٥م.

إلى ٤١٤ مليون ريال قطري في العام المالي ١٩٨١/ ١٩٨٢ . ولقد بلغت نسبة الزيادة عن هذه الفترة حوالي ٤٦٪ . ولقد تراوحت نسبة حصة نفقات الخدمات الإعلامية والشؤون الخارجية من إجمالي نفقات الجهاز المدني بين ٧ , ٥٪ في العام المالي ١٩٨٠/ ١٩٨١ ، و٣ , ٧٪ في العام المالي ١٩٧٨/ ١٩٧٩م . ولقد جاءت الأهمية النسبية لنفقات الخدمات الإعلامية والشؤون الخارجية في المرتبة الرابعة ، مقارنة ببقية نفقات القطاعات المدنية بحسب نشاطاتها الوظيفية .

بالإضافة إلى ذلك يبين الجدول رقم (٥) تطورات زيادة نفقات المكاتب الأميرية والمجالس الحكومية المتخصصة خلال الفترة بين العامين الماليين ١٩٧٨/ ١٩٧٩ م ، و١٩٨١/ ١٩٨٢م . فقد ارتفعت مخصصات هذة المصروفات من حوالي ٦ , ٤٣ مليون ريال قطري في السنة المالية ١٩٧٨/ ١٩٧٩م إلى أن بلغت أعلى رقم قياسي لها خلال هذه الفترة ، وهو حوالي ٦ , ٣٠٣ مليون ريال قطري في العام المالي ١٩٨٠/ ١٩٨١ ، ومثلت نسبة الزيادة ٥٩٦٪ . وكما يوضح الجدول رقم (٥) كانت نسبة مخصصات نفقات المكاتب الأميرية والمجالس الحكومية المتخصصة من إجمالى نفقات الجهاز المدني خلال الفترة بين العامين الماليين ١٩٧٨/ ١٩٧٩م و١٩٨٢/ ١٩٨٣م تتراوح بين ٧ , ٠٪ في العام المالي ١٩٧٩/ ١٩٨٠م ، و٥ , ٥٪ في العام المالي ١٩٨٠/ ١٩٨١ .

أخيراً يبرز الجدول رقم (٥) تغييرات النمو التي طرأت على مخصصات النفقات الأخرى (العدلية والتنظيمية) خلال الفترة بين العامين الماليين ١٩٧٨/ ١٩٧٩م ، و١٩٨٢/ ١٩٨٣م ، حيث تصاعدت قيمة هذة النفقات من حوالي ٥ , ٦٠ مليون ريال قطري في العام المالي ١٩٧٨/ ١٩٧٩ إلى حوالي ٥ , ١٣٣ مليون ريال قطري في العام المالي ١٩٨١/ ١٩٨٢م ، لتكون نسبة الزيادة ١٢١٪ . أما حصة هذة النفقات من إجمالي نفقات الجهاز المدني فقد زادت بشكل متواضع خلال الفترة بين العامين الماليين ١٩٧٨/ ١٩٧٩م و١٩٨٢/ ١٩٨٣م ، فقد تراوحت بين ٦ , ١٪ في العام المالي ١٩٧٨/ ١٩٧٩م ، و٢ , ٢٪ في العام المالي ١٩٨٢/ ١٩٨٣م .

وبالإجمال يوضح الرسم البياني رقم (٣) تطورات التغيير في إجمالي نفقات الجهاز المدني والنفقات المتفرعة عنها بحسب أنشطتها الوظيفية . وكما يبين الرسم البياني شهدت

هذه النفقات بصفة عامة نمواً واضحاً خلال الفترة بين العامين الماليين ١٩٧٨/ ١٩٧٩م و١٩٨٢/ ١٩٨٣م.

أخيرًا تجدر الإشارة إلى أن تحليل بيانات الجدولين رقمي (٣, ٥) والرسم البياني (٣) يؤكد أن نفقات الخدمات العامة والبنية الأساسية حظيت خلال الفترة بين العامين الماليين ١٩٧٨/ ١٩٧٩م ، و١٩٨٢/ ١٩٨٣م بالنصيب الأكبر من إجمالي نفقات الجهاز المدني، إذ كانت تحتل المرتبة الأولى على المستوى الكلي كنسبة من مجموع إجمالي نفقات الجهاز المدني، لسنوات الفترة المذكورة. وكذلك على المستوى الجزئي ـ السنوي- كنسبة من إجمالي نفقات الجهاز المدني السنوية.

وهذا يؤكد ما سبق وأن أشرنا إليه بأن هناك اتجاها في سياسات الإنفاق الحكومي للتوسع في مجال إقامة البنية التحيتة، والتي شملت مشروعات الكهرباء والماء والشؤون البلدية والصرف الصحي والمواصلات والطرق والهاتف وغيرها.

الاستنتاج الأساسي لتحليل بيانات الجداول أرقام (٣, ٤, ٥) والشكلين البيانيين رقمي (٢, ٣) يتمثل في أن النفقات الحكومية بأشكالها المختلفة شهدت نمواً وتطوراً خلال الفترة بين العامين الماليين ١٩٧٠/ ١٩٧١ م، و١٩٨٢/ ١٩٨٣م. ولقد كان لنمو الإيرادات النفطية الأثر الأساسي في تمويل هذا النمو في حجم النفقات الحكومية. وتؤكد قوة علاقة الارتباط بين نمو الإيرادات النفطية ونمو النفقات الحكومية خلال الفترة بين العامين الماليين ١٩٧٠/ ١٩٧١ م، و١٩٨٢/ ١٩٨٣م والمبينة في الجدول رقم (٢) أثر زيادة العائدات النفطية علي زيادة النفقات الحكومية خلال تلك الفترة.

المرحلة الثانية ٩٨٣/ ١٩٨٤م ـ ١٩٩٥/ ١٩٩٦م

لقد أخذ اتجاه تطور النفقات الحكومية بأشكاله المختلفة خلال هذه المرحلة بصورة عامة شكل انخفاض بسيط متذبذب. لذا وإن كانت هذه الفترة قد اتسمت بشكل عام ببعض الانخفاض لعدد من أنماط النفقات الحكومية، إلا أن هذا الانخفاض لم يكن مستمراً. فقد شهد بعض التذبذب والزيادة في بعض السنوات، فضلاً على أن بعض أوجه الإنفاق الحكومي مثل النفقات المتكررة، ونفقات الخدمات الاجتماعية وغيرها بلغت

أرقاماً قياسية في بعض السنوات . ويبدو أن استجابة تغييرات بعض أشكال النفقات الحكومية كانت ضعيفة لتطورات انخفاض الإيرادات النفطية خلال فترة المرحلة الثانية بين العامين الماليين ١٩٨٣/ ١٩٨٤م ، و١٩٩٥/ ١٩٩٦م .

وتوضح العلاقة الإحصائية - ممثلة بمعامل الارتباط - بشكل عام ضعف تأثير انخفاض الإيرادات النفطية على تطورات النفقات الحكومية خلال المرحلة الثانية . فكما تشير بيانات الجدول رقم (٢) كانت علاقة الارتباط بين العائدات النفطية وإجمالي النفقات العامة خلال الفترة بين العامين الماليين ١٩٨٣/ ١٩٨٤ م، و١٩٩٥/ ١٩٩٦م ٢٣ , ٠ ، ومع المصروفات المتكررة عن نفس الفترة تقريباً صفر (ـ)٠,٠٠٠٥ ، ومع النفقات الرأسمالية ٣٩ , ٠ . وهذا يبين أن علاقة تأثير انخفاض الإيرادات النفطية على تطورات إجمالي النفقات العامة والمصروفات الرأسمالية تميل إلى الضعف ، ومع النفقات المتكررة كانت العلاقة شبه منعدمة .

وعلى نحو مشابه تقريباً كانت علاقة الارتباط بين الانخفاض المتذبذب للإيرادات وحجم إجمالي نفقات الجهاز المدني والنفقات المتصلة بها بصفة عامة علاقة ضعيفة وأحياناً عكسية خلال الفترة بين العامين الماليين ١٩٨٣/ ١٩٨٤م ، و١٩٩٤/ ١٩٩٥م . حيث تبرز بيانات الجدول رقم (٢) أن علاقة الارتباط بين الإيرادات النفطية وإجمالي نفقات الجهاز المدني قد بلغت ٢١ , ٠ . أما علاقة الارتباط بين العائدات النفطية ونفقات القطاعات المدنية بحسب أنشطتها الوظيفية فيمكن ترتيبها بحسب قوة الارتباط على النحو التالي : نفقات الخدمات الاقتصادية ٥٥ , ٠ ؛ النفقات الأخرى ٢٤ , ٠ ؛ نفقات الخدمات العامه والبنية الأساسية ١١ , ٠ ؛ نفقات الخدمات الاجتماعية ٠٢ , ٠ ؛ نفقات الخدمات الإعلامية والشؤون الخارجية (ـ) ٠٦ , ٠ ؛ ثم أخيراً نفقات المكاتب الأميرية والمجالس الحكومية المتخصصة (ـ)٣٤ , ٠ . وهذا يعني أنه في الوقت الذي كانت فيه استجابة تغييرات نفقات الخدمات الاقتصادية لتحولات انخفاض العائدات النفطية طردية بدرجة متوسطة ، فإن استجابة تطورات نفقات القطاعات الأخرى لتغييرات انخفاض العائدات النفطية كانت بين طردية ضعيفة أو ضعيفة جداً كما في حالة نفقات الخدمات الأخرى ، ونفقات الخدمات العامة والبنية الأساسية ، وكذلك نفقات الخدمات الاجتماعية ، أو كانت علاقة الاستجابة

عكسية بشكل محدود كما في حالة نفقات الخدمات الإعلامية والشؤون الخارجية، ونفقات المكاتب الأميرية والمجالس الحكومية المتخصصة.

أ) تطور إجمالي النفقات العامة والمصروفات المتكررة والرأسمالية واتجاهات سياسات الإنفاق الحكومي

إن نظرة شاملة إلى حجم مجموع إجمالي النفقات الحكومية خلال الفترة بين العامين الماليين ١٩٧٠/ ١٩٧١م و١٩٩٥/ ١٩٩٦م يظهر أن أرقامها الإجمالية قد تضخمت بشكل كبير، فقد بلغ مجموع إجمالي النفقات العامة لسنوات تلك الفترة ١٥٤٠٥٣ مليون ريال قطري، وكان نصيب النفقات المتكررة منها ١١٩٦٧٦ مليون ريال قطري، أي ما يعادل ٧٨٪ من مجموع إجمالي النفقات العامة. وفي المقابل بلغ نصيب المصروفات الرأسمالية ٣٤٣٧٧ مليون ريال قطري، أي ما يعادل ٢٢٪ من مجموع إجمالي النفقات العامة عن الفترة نفسها. (انظر الجدول رقم ٣)

علاوة على ذلك فإن نظرة فاحصة إلى تطورات الأرقام السنوية لإجمالي النفقات العامة والمصروفات المتكررة والرأسمالية خلال الفترة بين العامين الماليين ١٩٨٣/ ١٩٨٤م، و١٩٩٥/ ١٩٩٦م، تبرز أن أرقام إجمالي النفقات العامة كانت متذبذبة. فكما يبين الجدول رقم (٤) لقد انخفضت أرقام إجمالي النفقات العامة من ١٢٥١٨ مليون ريال قطري في العام المالي ١٩٨٣/ ١٩٨٤ إلى أن بلغت أدنى مستوى لها خلال هذه الفترة، وهو ١٠٣٧٣ مليون ريال قطري في العام المالي ١٩٨٧/ ١٩٨٨م، أي انخفضت بنسبة ١٧٪. ثم قفزت أرقام إجمالي النفقات العامة إلى أعلى مستوى قياسي لها خلال هذة الفترة، ووصلت إلى ١٤٣٨٣ مليون ريال قطري في العام المالي التالي ١٩٨٨/ ١٩٨٩م، لتصبح نسبة الزيادة حوالي ٣٩٪. وبعد ذلك شهدت قيمة إجمالي النفقات العامة، انخفاضًا متقلباً، فتراوحت بين ١٠٥٢٥ مليون ريال قطري في العام المالي ١٩٨٩/ ١٩٩٠م، و١٣٤٣٥ مليون ريال قطري في العام المالي ١٩٩٣/ ١٩٩٤م.

على العكس من ذلك يوضح الجدول رقم (٤) أن أرقام المصروفات المتكررة خلال الفترة بين العامين الماليين ١٩٨٣/ ١٩٨٤م، و١٩٩٥/ ١٩٩٦م أخذت في النمو المتذبذب. ولقد بلغت أرقام قياسية لم تبلغها في السبعينيات ومطلع الثمانينيات، إذ وصلت إلى

١١٧٥٨ مليون ريال قطري في العام المالي ١٩٨٨/ ١٩٨٩ . ومثلت نسبة الزيادة عن مخصصاتها في السنة المالية ١٩٨٣/ ١٩٨٤م حوالي ٤٧٪ . ثم أخذت النفقات المتكررة بعد ذلك في التقلب، والذي أخذ شكل انخفاض عام، مقارنة بأرقام العام المالي ١٩٨٨/ ١٩٨٩م .

وفي المقابل تميز تطور المصروفات الرأسمالية خلال الفترة بين العامين الماليين ١٩٨٣/ ١٩٨٤م، و١٩٩٥/ ١٩٩٦م بالتذبذب حيث انخفضت في بداية الفترة، ثم اتجهت إلى النمو الضئيل . فكما يبين الجدول رقم (٤) هبطت مخصصات المصروفات الرأسمالية من ٤٥٠٥ مليون ريال قطري في العام المالي ١٩٨٣/ ١٩٨٤م إلى أدنى مستوى قياسي لها خلال هذه الفترة وهو ١٥٧١ مليون ريال قطري في العام المالي ١٩٨٩/ ١٩٩٠م، أي انخفضت بنسبة ٦٥٪ . ثم أخذت بعد ذلك المصروفات الرأسمالية في النمو البطيء في الفترة بين العامين الماليين ١٩٨٩/ ١٩٩٠م ، و١٩٩٥/ ١٩٩٦م، (باستثناء العام المالي ١٩٩٤/ ١٩٩٥م والذي شهد بعض الانخفاض)، حتى وصلت إلى ٣٢٨٧ مليون ريال قطري في العام المالي ١٩٩٥/ ١٩٩٦ ، لتصبح نسبة الزيادة حوالي ١٠٩٪، مقارنة بالعام المالي ١٩٨٩/ ١٩٩٠م .

وكما يبين الجدول رقم (٤) يبدو أن ثمة تغييرات قد طرأت على هيكل توزيع النفقات العامة بين المصروفات المتكررة والرأسمالية خلال الفترة بين العامين الماليين ١٩٨٣/ ١٩٨٤م، و١٩٩٥/ ١٩٩٦م . فقد اتسمت فترات السنوات بين العامين الماليين ١٩٨٣/ ١٩٨٤م، و١٩٨٩/ ١٩٩٠م بتنامي الأهمية النسبية لحصة المصروفات المتكررة من إجمالي النفقات العامة (باستثناء السنة المالية ١٩٨٦/ ١٩٨٧م) . فقد ارتفعت نسبة حصة النفقات المتكررة من ٦٤٪ من إجمالي النفقات العامة في العام المالي ١٩٨٣/ ١٩٨٤م إلى ٨٥٪ في العام المالي ١٩٨٩/ ١٩٩٠م . في المقابل انخفضت خلال نفس الفترة نسبة المصروفات الرأسمالية من ٣٦٪ من إجمالي النفقات العامة في العام المالي ١٩٨٣/ ١٩٨٤م إلى ١٥٪ في العام المالي ١٩٩١/ ١٩٩٢م . وعلى العكس من ذلك تميزت سنوات الفترة بين العامين الماليين ١٩٩٠/ ١٩٩١م ، و١٩٩٥/ ١٩٩٦م بتراجع نسبة مخصصات النفقات المتكررة من ٨٥٪ من إجمالي النفقات العامة في العام المالي ١٩٩٠/ ١٩٩١م إلى ٧٤٪ في العام المالي ١٩٩٥/ ١٩٩٦م . وفي الجهة الأخرى ارتفعت نسبة المصروفات الرأسمالية من ١٥٪

من إجمالي النفقات العامة في العام المالي ١٩٩٠/ ١٩٩١م إلى ٢٦٪ في العام المالي ١٩٩٥/ ١٩٩٦م.

وتكشف وتيرة النمو في النفقات المتكررة وانخفاض المصروفات الرأسمالية في الفترة بين العامين الماليين ١٩٨٣/ ١٩٨٤ م، و١٩٨٩/ ١٩٩٠م بظهور اتجاهات في السياسة الإنفاقية متحيزة لصالح النفقات المتكررة. إلا أن التغيير الذي حدث في سنوات الفترة بين العامين الماليين ١٩٩٠/ ١٩٩١م، و١٩٩٥/ ١٩٩٦م لصالح زيادة النفقات الرأسمالية والخفض المتذبذب في النفقات المتكررة جاء لمعالجة الخلل الذي وقع في توزيع النفقات الحكومية نتيجة لسياسة التوسع في المصروفات المتكررة على حساب المصروفات الرأسمالية.

أخيراً قد يكون من المناسب التنويه إلى أن الانخفاض الضئيل والمتقلب في أرقام إجمالي النفقات العامة والمصروفات الرأسمالية لم يؤد إلى الوصول إلى الأرقام المتدنية التي كانت عليها في النصف الأول من السبعينيات. وخلافاً لذلك بلغت النفقات المتكررة أرقاماً قياسية خلال بعض سنوات الفترة بين العامين الماليين ١٩٨٣/ ١٩٨٤م، و١٩٩٥/ ١٩٩٦م تجاوز أرقام تلك النفقات في فترة المرحلة الأولى بين العامين الماليين ١٩٧٠/ ١٩٧١م و١٩٨٢/ ١٩٨٣م.

وبصفة عامة يوضح الشكل البياني رقم (٢) تطورات إجمالي النفقات العامة والمصروفات المتكررة والرأسمالية. وكما يبدو من الرسم أخذ منحنى إجمالي النفقات العامة والمصروفات الرأسمالية خلال الفترة بين العامين الماليين ١٩٨٣/ ١٩٨٤ و١٩٩٥/ ١٩٩٦م بصفة عامة شكلاً متذبذباً باتجاة الانخفاض عن الأرقام القياسية التي بلغتها في مطلع الثمانينيات. أما منحنى النفقات المتكررة فقد أخذ في بداية المرحلة الثانية بين العامين الماليين ١٩٨٣/ ١٩٨٤م و١٩٨٧/ ١٩٨٨م شكلاً متذبذباً ثم اتجه إلى الزيادة الكبيرة في العام المالي ١٩٨٨/ ١٩٨٩م، ثم شهد بعض التقلب بين الزيادة البسيطة والانخفاض الطفيف في السنوات التالية للعام المالي ١٩٨٨/ ١٩٨٩م.

ب) تطور إجمالي نفقات الجهاز المدني والنفقات المتفرعة واتجاهات سياسات الإنفاق الحكومي:

في جانب إجمالي نفقات الجهاز المدني، والنفقات المتصلة بها بحسب قطاعاتها

الوظيفية، أظهرت بيانات الجدول رقم (٣) أن مجموع نفقات الجهاز المدني لسنوات المرحلة الثانية بين العامين الماليين ١٩٨٣/ ١٩٨٤م ، و١٩٩٤/ ١٩٩٥م بلغ ٦٥٨٧٧ مليون ريال قطري . ويكشف نفس الجدول أن توزيع هذه النفقات على القطاعات بحسب أنشطتها الوظيفية لنفس سنوات المرحلة الثانية أخذ الترتيب الآتي : أولاً، مجموع مصروفات الخدمات الاجتماعية وصل إلى ٢٦٨٠٤ ملايين ريال قطري، ومثلت تلك ما نسبته حوالي ٤١٪ من مجموع إجمالي نفقات الجهاز المدني ؛ ثانياً، مجموع مخصصات الخدمات العامة والبنية الأساسية، وكان ٢٣٣١٦ مليون ريال قطري، وبلغت نسبتها ٣٥٪ من مجموع إجمالي نفقات الجهاز المدني ؛ ثالثاً، مجموع نفقات الخدمات الاقتصادية بلغ ٦٤٤٤ مليون ريال قطري، أي ما يعادل ١٠٪ من مجموع إجمالي نفقات الجهاز المدني ؛ رابعاً، مجموع مصروفات الخدمات الإعلامية والشؤون الخارجية كان٥٣٨٩ مليون ريال قطري، أي ما نسبته ٨٪ من مجموع إجمالي نفقات الجهاز المدني ؛ خامساً، مجموع نفقات المكاتب الأميرية والمجالس الحكومية المتخصصة وبلغ ٢٣٠٢ مليون ريال قطري، أي ما يمثل ٥ , ٣٪ من مجموع إجمالي نفقات الجهاز المدني ؛ وأخيراً مجموع النفقات الأخرى (العدلية والتنظيمية) وصل إلى ١٦٢٢ مليون ريال قطري، لتصبح نسبتها ٥ , ٢٪ من مجموع إجمالي نفقات الجهاز المدني .

وتشير البيانات التفصيلية والمتوفرة في الجدول رقم (٥) إلى أن تطور إجمالي نفقات الجهاز المدني والنفقات المتصلة بها بحسب توزيعها الوظيفي خلال فترة المرحلة الثانية بين العامين الماليين ١٩٨٣/ ١٩٨٤م ، و١٩٩٤/ ١٩٩٥م، قد تميزت من جهة بانخفاض متقلب في إجمالي نفقات الجهاز المدني ومصروفات الخدمات العامة والبنية الأساسية، ونفقات الخدمات الاقتصادية، وكذلك النفقات الأخرى، ومن جهة أخرى ارتفعت بشكل ضئيل مع بعض التذبذب نفقات الخدمات الاجتماعية، والمصروفات الإعلامية والشؤون الخارجية، ونفقات المكاتب الأميرية والمجالس الحكومية المتخصصة إلى مستويات قياسية لم تشهدها في أواخر السبعينيات ومطلع الثمانينيات .

فيبين الجدول رقم (٥) أن أرقام إجمالي نفقات الجهاز المدني شهدت بعض الانخفاض المتقلب بين العامين الماليين ١٩٨٣/ ١٩٨٤م ، و١٩٩٤/ ١٩٩٥م . حيث

انخفضت من ٦٤٥٠ مليون ريال قطري في العام المالي ١٩٨٣/ ١٩٨٤م إلى إدنى رقم قياسي لها خلال هذه الفترة وهو ٤٤٧٢ مليون ريال قطري في العام المالي ١٩٨٩/ ١٩٩٠م، أي انخفاض بنسبة ٣١٪. بعد ذلك شهدت أرقام إجمالي نفقات الجهاز المدني نمواً متزايداً بين العامين ١٩٩٠/ ١٩٩١م ، و١٩٩٣/ ١٩٩٤م لتصل إلى ٦٤١٠ ملايين ريال قطري في العام المالي ١٩٩٣/ ١٩٩٤م، لتصبح نسبة الزيادة حوالي ٤٣٪ ، مقارنة بالعام المالي ١٩٨٩/ ١٩٩٠م. ثم انخفضت أرقام إجمالي نفقات الجهاز المدني في السنة الثانية إلى ٥٨٠٣ مليون ريال قطري. وحقيقة بالرغم من النمو في أرقام إجمالي نفقات الجهاز المدني في الفترة بين العامين الماليين ١٩٨٩/ ١٩٩٠ م، و١٩٩٣/ ١٩٩٤م، فإنه لم تبلغ الأرقام القياسية التي وصلتها في العام المالي ١٩٨١/ ١٩٨٢م، (انظر الجدول رقم ٥).

ويبين توزيع نفقات الجهاز المدني على القطاعات بحسب أنشطتها الوظيفية، أن نفقات الخدمات الاجتماعية شهدت بشكل عام نمواً ضئيلاً ومتذبذباً خلال الفترة بين العامين الماليين ١٩٨٣/ ١٩٨٤م ، و١٩٩٤/ ١٩٩٥م، فقد ارتفعت مخصصاتها من ٢١٩٣,٥ مليون ريال قطري في بداية الفترة إلى أعلى رقم قياسي لها، وهو ٢٦٩٩ مليون ريال قطري في العام المالي ١٩٩٣/ ١٩٩٤م. وبلغت نسبة الزيادة في نفقات الخدمات الاجتماعية خلال تلك السنوات ٢٣٪. وكما يوضح الجدول رقم (٥) فقد تراجعت مصروفات الخدمات الاجتماعية في بعض السنوات إلى مستويات دنيا، كما حدث في العام المالي ١٩٨٧/ ١٩٨٨م حين بلغت حوالي ١٩٨١,٤ مليون ريال قطري.

أما فيما يتعلق بنسبة مخصصات الخدمات الاجتماعية من إجمالي نفقات الجهاز المدني، فقد شهدت بعض الصعود المتذبذب بين العامين الماليين ١٩٨٣/ ١٩٨٤م ، و١٩٨٩/ ١٩٩٠م لترتفع النسبة من ٣٤٪ إلى حوالي ٤٥٪ من إجمالي نفقات الجهاز المدني. ثم شهدت نسبة هذه النفقات تراجعاً متقلباً، فهبطت من ٤٥٪ في العام المالي ١٩٨٩/ ١٩٩٠م إلى ٣٩,٤٪ في العام المالي ١٩٩١/ ١٩٩٢م. وبالرغم من الانخفاض الذي طرأ على نسبة حصة النفقات الاجتماعية من إجمالي نفقات الجهاز المدني، فقد ظلت نسبتها طوال هذة الفترة هي الأكبر من بقية القطاعات، باستثناء العامين الماليين ١٩٨٣/ ١٩٨٤م، و١٩٨٦/ ١٩٨٧م والذي احتلت فيه نفقات الخدمات العامة والبنية الأساسية المرتبة الأولى.

خلافاً لذلك يبرز جدول (٥) أن تطورات نفقات الخدمات العامة والبنية الأساسية خلال فترة المرحلة الثانية بين العامين الماليين ١٩٨٣/ ١٩٨٤م ، و١٩٩٤/ ١٩٩٥م، تميزت بشكل عام ببعض الهبوط المتذبذب. فقد تراجعت أرقام مصروفات الخدمات العامة والبنية الأساسية من ٢ , ٢٧٣٥ مليون ريال في العام المالي ١٩٨٣/ ١٩٨٤ إلى أدنى مستوى قياسي لها خلال هذة الفترة وهو ٦ , ١٤١١ مليون ريال قطري في العام المالي ١٩٨٧/ ١٩٨٨م، ومثلت نسبة الأنخفاض ٤٨٪. ثم شهدت أرقام هذة النفقات بعض الزيادة المتقلبة لتصل إلى ٣ , ٢٣١١ مليون ريال قطري في العام المالي ١٩٩٤/ ١٩٩٥م، لتصبح نسبة الزيادة حوالي ٦٤٪، مقارنة بالعام المالي ١٩٨٧/ ١٩٨٨م. وبالرغم من هذه الزيادة بقيت مصروفات الخدمات العامة والبنية الأساسية أدنى من الأرقام القياسية التي بلغتها هذه النفقات في بداية المرحلة الثانية، والتي بلغت ٢ , ٢٧٣٥ مليون ريال قطري في العام المالي ١٩٨٣/ ١٩٨٤م.

ولقد اقترن بانخفاض قيمة مصروفات الخدمات العامة والبنية الأساسية تدني نسبة حصتها من إجمالي نفقات الجهاز المدني، خاصة في الفترة بين العامين الماليين ١٩٨٣/ ١٩٨٤ م، و١٩٩٠/ ١٩٩١م، فقد هبطت نسبة حصتها من ٤ , ٤٢٪ إلى حوالي ٣١٪. ثم شهدت نسبة حصة تلك النفقات تحسناً في الفترة بين العامين الماليين ١٩٩٠/ ١٩٩١م، و١٩٩٤/ ١٩٩٥م لتصل في نهاية الفترة إلى ٨ , ٣٩٪. ويمكن القول إنه بالرغم من هذا التحسن في نسبة حصة مصروفات الخدمات العامة والبنية الأساسية، فقد تراجعت بصفة عامة أهمية حصتها من إجمالي نفقات الجهاز المدني إلى المرتبة الثانية خلال سنوات الفترة الممتدة بين العامين الماليين ١٩٨٤/ ١٩٨٥م ، و١٩٩٤/ ١٩٩٥م، باستثناء العام المالي ١٩٨٦/ ١٩٨٧م والذي عادت فيه إلى المرتبة الأولى.

إن انخفاض أرقام نفقات الخدمات العامة والبنية الأساسية وأهمية حصتها النسبية ثم زيادتها يؤكد ما سبقت الإشارة إليه بظهور تغيير في اتجاه سياسة الإنفاق الحكومي نحو إصلاح الخلل الذي حدث لصالح الانحياز للنفقات المتكررة وإعادة الأهتمام بإقامة المشروعات الرأسمالية والبنية التحتية وتطويرها.

وعلى نحو مشابه اتسمت نفقات الخدمات الاقتصادية خلال الفترة بين العامين

الماليين ١٩٨٣/ ١٩٨٤م ، و١٩٩٤/ ١٩٩٥م بشكل عام بالانخفاض المتذبذب، باستثناء العام المالي ١٩٨٤/ ١٩٨٥ والذي بلغت فيه أعلى مستوى قياسي لها خلال هذة الفترة، وهو ٥ , ٨١٦ مليون ريال قطري . فكما يبين الجدول رقم (٥) تراجعت قيمة نفقات الخدمات الاقتصادية إلى أدنى مستوى قياسي لها ، وهو ٩ , ٢٥١ مليون ريال قطري في العام المالي ١٩٩٤/ ١٩٩٥م . ولقد بلغت نسبة الانخفاض ٦٩٪ مقارنة بالعام المالي ١٩٨٤/ ١٩٨٥م .

ولقد ترتب على انخفاض قيمة نفقات الخدمات الاقتصادية تدني نسبة حصتها من إجمالي نفقات الجهاز المدني . ويوضح الجدول رقم (٥) تراجع نسبة حصة مصروفات الخدمات الاقتصادية من ١٥٪ من إجمالي نفقات الجهاز المدني في العام المالي ١٩٨٤/ ١٩٨٥م إلى ٣ , ٤٪ في العام المالي ١٩٩٤/ ١٩٩٥م .

في المقابل اتجهت نفقات الخدمات الإعلامية والشؤون الخارجية في الفترة بين العامين الماليين ١٩٨٣/ ١٩٨٤م ، و١٩٩٤/ ١٩٩٥م إلى الصعود المتقلب . فقد ارتفعت مخصصاتها من ٢ , ٤٠٧ مليون ريال قطري في بداية الفترة إلى أعلى مستوى قياسي لها في هذة الفترة، وهو ٥ , ٥٨٧ مليون ريال قطري في العام المالي ١٩٩٣/ ١٩٩٤م، لتكون نسبة الزيادة ٤٤٪ . وكما تبين أرقام الجدول رقم (٥) فالبرغم من اتجاه نفقات الخدمات الإعلامية والشؤون الخارجية بشكل عام للزيادة خلال هذة الفترة، فإنها لم تخل من ملامح بعض الهبوط الاستثنائي كما حدث في العام المالي ١٩٨٧/ ١٩٨٨م حيث وصلت قيمة مصروفاتها إلى ٣٧٦ مليون ريال قطري . وبلغت نسبة الانخفاض هذه حوالي ٨٪ ، مقارنة بأرقام العام المالي ١٩٨٣/ ١٩٨٤ .

ولقد قاد هذا النمو في قيمة مصروفات الخدمات الإعلامية والشؤون الخارجية إلى تنامي نسبة حصتها من إجمالي نفقات الجهاز المدني . فكما يبرز الجدول رقم (٥) ارتفعت نسبة حصة هذه النفقات من ٣ , ٦٪ في العام المالي ١٩٨٣/ ١٩٨٤م إلى ٢ , ٩٪ في العام المالي ١٩٩٣/ ١٩٩٤م . وبصفة عامة احتلت مصروفات الخدمات الإعلامية والشؤون الخارجية المرتبة الرابعة من حيث أهميتها النسبية من إجمالي نفقات الجهاز المدني بعد نفقات الخدمات الاقتصادية، هذا وإن كانت في السنوات الثلاث الأخيرة ١٩٩٢/ ١٩٩٣م و١٩٩٣/ ١٩٩٤م و١٩٩٤/ ١٩٩٥م قد تقدمت إلى المرتبة الثالثة . (انظر الجدول رقم ٥) .

أما فيما يتعلق بنفقات المكاتب الأميرية والمجالس الحكومية المتخصصة فيظهر من الجدول رقم (٥) أنها بصفة عامة شهدت نمواً متقطعاً، حيث زادت في الفترة بين العامين الماليين ١٩٨٣/ ١٩٨٤م ، و١٩٨٨/ ١٩٨٩م ـ باستثناء العام المالي ١٩٨٤/ ١٩٨٥م ـ من ١ , ١٥٣ مليون ريال قطري إلى ٥ , ٢٥٠ مليون ريال قطري، لتكون نسبة الزيادة حوالي ٦٤٪ . ثم مرت مخصصات المكاتب الأميرية والمجالس الحكومية ببعض الانخفاض في الثلاث السنوات التالية ١٩٨٩/ ١٩٩٠ م، و١٩٩٠/ ١٩٩١م و١٩٩١/ ١٩٩٢م لتصل إلى ٨ , ٩٧ و٧ , ١٦٨ و٦ , ١٤٩ مليون ريال قطري على التوالي . ثم ارتفعت أرقام هذه النفقات لتصل إلى ٩ , ٢٩٣ و٦ , ٤١٥ مليون ريال قطري في العامين الماليين التاليين ١٩٩٢/ ١٩٩٣م، و١٩٩٣/ ١٩٩٤م . وأخيراً تراجعت قيمة هذه المصروفات إلى ٤ , ١١٤ مليون ريال قطري في العام المالي ١٩٩٤/ ١٩٩٥م .

وكما يبين الجدول رقم (٥) صاحب تقلبات مخصصات المكاتب الأميرية والمجالس الحكومية المتخصصة تغييرات مماثلة في نسبة حصة هذه المصروفات من إجمالي نفقات الجهاز المدني . فقد ارتفعت نسبة حصتها من ٤ , ٢٪ في العام المالي ١٩٨٣/ ١٩٨٤ إلى ٥ , ٤٪ في العام المالي ١٩٨٨/ ١٩٨٩م . ثم شهدت بعض الانخفاض والزيادة إلى أن بلغت أعلى نسبة لها، وهي ٥ , ٦٪ من إجمالي نفقات الجهاز المدني في العام المالي ١٩٩٣/ ١٩٩٤م .

أخيراً اتسم تطور أرقام النفقات الأخرى (العدلية والتنظيمية) خلال فترة المرحلة الثانية بصفة عامة بالانخفاض المتذبذب ـ باستثناء العامين الماليين ١٩٩٢/ ١٩٩٣ م، و١٩٩٣/ ١٩٩٤ . فلقد تناقصت مخصصات هذه النفقات من ٨ , ١٥٣ مليون ريال قطري في العام المالي ١٩٨٣/ ١٩٨٤م إلى أدنى مستوى قياسي في هذه الفترة، وهو ٥ , ١٠٣ مليون ريال قطري في العام المالي ١٩٩٠/ ١٩٩١م . ومثلت نسبة الهبوط هذه حوالي ٣٣٪ . وعلى العكس من ذلك تزايدت مخصصات هذه النفقات في اخر عامين ماليين ١٩٩٣/ ١٩٩٤ م، و١٩٩٤/ ١٩٩٥م لتصبح على التوالي ١ , ١٥٥ و١ , ١٦٩ مليون ريال قطري .

أما فيما يتعلق بنسبة حصة النفقات الأخرى من إجمالي نفقات الجهاز المدني، فيظهر من الجدول رقم (٥) أنها كانت متذبذبة بشكل بسيط، فإنها كانت تتراوح بين ١ , ٢٪ كما

في العام المالي ١٩٩٠/ ١٩٩١م و٩ , ٢٪ كما في العام المالي ١٩٩٤/ ١٩٩٥م. ولقد احتلت النفقات الأخرى المرتبة الأخيرة من حيث أهميتها النسبية من إجمالي نفقات الجهاز المدني خلال الفترة بين العامين الماليين ١٩٨٣/ ١٩٨٤م، ويستثنى من ذلك السنوات المالية التالية ١٩٨٤/ ١٩٨٥م ، و١٩٨٩/ ١٩٩٠ م، و١٩٩٤/ ١٩٩٥م والتي حصلت خلالها على نسبة أعلى من نسبة حصة نفقات المكاتب الأميرية والمجالس الحكومية المتخصصة لتتقدم إلى المرتبة الخامسة.

وإجمالاً يوضح الرسم البياني رقم (٣) تطورات إجمالي نفقات الجهاز المدني والنفقات المتصلة بها بحسب قطاعاتها الوظيفية. ففي الفترة بين العامين الماليين ١٩٨٣/ ١٩٨٤م و١٩٩٤/ ١٩٩٥م أخذت منحنيات إجمالي نفقات الجهاز المدني ونفقات الخدمات العامة والبنية الأساسية، ومصروفات الخدمات الاقتصادية، وكذلك النفقات الأخرى بشكل عام اتجاهاً متقلباً يميل إلى الانخفاض البسيط. وعلى العكس من ذلك اتجهت بصفة عامة منحنيات مصروفات الخدمات الاجتماعية، والنفقات الإعلامية والشؤون الخارجية، ومصروفات المكاتب الأميرية، والمجالس الحكومية المتخصصة إلى الصعود المتذبذب.

من التحليل السابق لبيانات الجدول رقم (٥) والرسم البياني رقم (٣) يلاحظ أنه بالرغم من الانخفاض المتقلب لاجمالي نفقات الجهاز المدني، وما تفرع عنها من نفقات الخدمات العامة والبنية الأساسية، ومصروفات الخدمات الاقتصادية، وكذلك النفقات الأخرى، فإن نفقات الخدمات الاجتماعية، والخدمات الإعلامية والشؤون الخارجية، ومصروفات المكاتب الأميرية والمجالس الحكومية المتخصصة شهدت بعض النمو المتذبذب. وعلى مستوى تحليل اتجاهات سياسات الإنفاق الحكومي نستطيع أن نستنتج أن الحكومة لم تتمكن من تقييد النمو في القطاعات الثلاثة التالية: الخدمات الاجتماعية، والخدمات الإعلامية والشؤون الخارجية، وخدمات المكاتب الأميرية والمجالس الحكومية المتخصصة. وذلك لأسباب تتصل بأن نفقات الخدمات الاجتماعية ترتبط بطبيعة سياسات الرفاه والرعاية التي نمت وتكرست في السبعينيات ومطلع الثمانينيات، والتي فرضت على الدولة تقديم خدمات تعليمية وصحية واجتماعية وتوفير فرص عمل لقطاع واسع من

المواطنين يجعل من الصعب على الدولة التخلي عن دورها في هذه القطاعات، لما قد يقود إليه من تنامي حالة عدم الرضا الشعبي عن السياسات الحكومية، ومن نتائج من شأنها أن تزعزع حالة الاستقرار السياسي في المجتمع والدولة [١٦، ص ص ٦٢ ـ ٦٦] . ومن الجانب الآخر فإن لنفقات الخدمات الإعلامية والشؤون الخارجية أبعاداً سياسية داخلية وخارجية يجعل من الصعب على الحكومة تخفيضها، نظراً لأهميتها وتأثيرها على مصالح الدولة. وفي الجانب الأخير فإن مخصصات المكاتب الأميرية والمجالس الحكومية المتخصصة لها أهمية في الجانب الرمزي لهيبة الدولة وما يتطلب ذلك من إنفاق على المراسم والمظاهر الشرفية والشكلية .

ولاشك أن الاهتمام بالنفقات السابقه كان له أثره في تقليص تطوير قطاعات حيوية، خاصة قطاعي مشروعات البنية التحتية والخدمات الاقتصادية، والذي يبدو أن صانعي القرارات الحكومية لم ينظروا إلى أهميتها البعيدة المدى لتنمية المجتمع والاقتصاد القطري. إلا أن تدارك أهمية قطاع الخدمات العامة والبنية الأساسية يؤكد إعادة الاهتمام بهذا الجانب.

الخاتمة

انطلق هذا البحث من فرضية أساسية مفادها أنه في ظل الاعتماد الكبير للإيرادات الحكومية على الإيرادات النفطية، فإن حدوث تغييرات في تطور تلك العائدات النفطية غالباً ما يقود إلى تغييرات طردية على حجم الإنفاق الحكومي. وبالتالي - ووفقاً لهذه الفرضية- فإن حدوث نمو في العائدات النفطية سيقود إلى نمو في حجم النفقات الحكومية. وعلى العكس من ذلك فإن هبوط حجم الإيرادات النفطية سيؤدي إلى تراجع مشابه في حجم النفقات الحكومية.

ويبين تحليل الجزء الأول لتطورات الإيرادات النفطية في قطر في الفترة بين العامين الماليين ١٩٧٠/ ١٩٧١م ، و١٩٩٥/ ١٩٩٦م، أن هناك ثمة تحولات قد طرأت على العائدات النفطية وقادت إلى انخفاضها بشكل واضح منذ العام المالي ١٩٨٣/ ١٩٨٤م. ولذا مثلت فترة المرحلة الأولى بين العامين الماليين ١٩٧٠/ ١٩٧١م ، و١٩٨٢/ ١٩٨٣م مرحلة نمو وزيادة في حجم الإيرادات النفطية. وجاءت فترة المرحلة الثانية بين العامين الماليين ١٩٨٣/ ١٩٨٤م ، و١٩٩٥/ ١٩٩٦م مرحلة انحسار في حجم العائدات النفطية،

هذا في الوقت الذي ظلت فيه تلك العائدات النفطية خلال المرحلة الثانية تمثل المصدر الأول والأساسي لإجمالي الإيرادات العامة للدولة.

إن إجراء مقارنة لتحليل أثر تطورات العائدات النفطية على الإنفاق الحكومي بأشكاله المختلفة خلال المرحلتين الأولى والثانية يظهر ثمة اختلاف بين المرحلتين. ففي المرحلة الأولى بين العامين الماليين ١٩٧٠/ ١٩٧١م، و١٩٨٢/ ١٩٨٣م برز وجود علاقة تأثير طردية قوية أو قوية جداً بين نمو الإيرادات النفطية ونمو الإنفاق الحكومي بأشكاله المختلفة. وفي المقابل اتسمت علاقة تأثير انخفاض العائدات النفطية على أشكال الإنفاق الحكومي خلال المرحلة الثانية بين العامين الماليين ١٩٨٣/ ١٩٨٤م، و١٩٩٥/ ١٩٩٦م ببعض التباين حيث كانت علاقة تأثير طردية ضعيفة أو ضعيفة جداً مع أغلب أشكال الإنفاق الحكومي [وهي إجمالي النفقات العامة، والنفقات الرأسمالية، وإجمالي نفقات الجهاز المدني ونفقات الخدمات العامة والبنية الأساسية، ومخصصات النفقات الأخرى]، أو كانت علاقة منعدمة تقريباً مع بعض صور الإنفاق الحكومي [وهي النفقات المتكررة، ونفقات الخدمات الاجتماعية، ومصروفات الخدمات الإعلامية والشؤون الخارجية]، وفي حالات أخرى كانت علاقة التأثير عكسية محدودة مع مصروفات المكاتب الأميرية والمجالس الحكومية المتخصصة. وبالتالي لم تظهر علاقة تأثير طردية مقبولة نسبياً خلال المرحلة الثانية، لتؤكد أن انخفاض حجم الإيرادات النفطية أفضى إلى تراجع مشابه في حجم النفقات الحكومية إلا مع قطاع نفقات الخدمات الاقتصادية.

هذة النتائج تبين مفارقات ظاهرية لأثر الإيرادات النفطية على النفقات الحكومية. ففي المرحلة الأولى تأكد وجود علاقة تأثير طردية بين نمو العائدات النفطية وأشكال الإنفاق الحكومي. أما المرحلة الثانية فقد كانت علاقة التأثير بشكل عام إما طردية ضعيفة أو منعدمة أو عكسية محدودة.

أما إذا نظرنا إلى اتجاهات سياسة الإنفاق الحكومي فمن تحليل الدراسة يمكن رصد المقارنة التاليه. برز خلال المرحلة الأولى زيادة الاهتمام بالنفقات الرأسمالية، وتمثل في النمو المتصاعد لقيمة ونسبة المخصصات السنوية لهذة النفقات، خاصة في السنوات الأخيرة لهذه المرحلة. هذا وإن كانت حصة المصروفات المتكررة سواءً من حيث القيمة أو النسبة من إجمالي النفقات العامة ظلت أكبر من مخصصات النفقات الرأسمالية خلال فترة المرحلة

الأولى . وعلى مستوى الإنفاق الحكومي بحسب قطاعاتها الوظيفية ، فحسب المعلومات المتوفرة عن الفترة بين العامين الماليين ١٩٧٨/ ١٩٧٩ م ، و١٩٨٢/ ١٩٨٣ فقد اتجهت سياسات الإنفاق الحكومي لصالح نفقات الخدمات العامة والبنية الأساسية ، ثم نفقات الخدمات الاجتماعية .

في المقابل أظهرت تحليلات المرحلة الثانية انحياز سياسات الإنفاق الحكومي إلى النفقات المتكررة وحصولها على حصة عالية من حيث القيمة والنسبة المئوية من إجمالي النفقات العامة . وبالتالي أظهر التدني العام بأرقام ونسبة المخصصات الرأسمالية تراجع اهتمام سياسة الإنفاق الحكومي عن أقامة وتطوير مشروعات البنية التحتية ، ويستثني من ذلك السنوات الثلاث الأخيرة في المرحلة الثانية . واقترن بذلك على مستوى النفقات الحكومية بحسب قطاعاتها الوظيفية تراجع أهمية مخصصات الخدمات العامة والبنية الأساسية إلى المرتبة الثانية . وبالتالي ظهر تركيز سياسات الإنفاق الحكومي على مصروفات الخدمات الاجتماعية التي احتلت المرتبة الأولى ـ في معظم السنوات ـ من حيث قيمة المخصصات ونسبتها من إجمالي نفقات الجهاز المدني .

أخيراً لابد من الإشارة إلى أن نتائج هذا البحث ، وخاصة المتصلة منها بتأثير الإيرادات النفطية على أشكال الإنفاق الحكومي ـ وعلى ضوء المنهجية المتبعة ـ لم تتوافق كلياً مع فرضية البحث . فنتائج البحث المتصلة بمرحلته الأولى تدعم الفرضية بشكل كلي . أما نتائج المرحلة الثانية فلم تظهر ترابطاً قوياً يدعم الفرضية الأساسية لهذا البحث . وهذا يظهر وجود خلل في اتجاهات سياسات الإنفاق الحكومي ، الأمر الذي كان يتطلب اللجوء إلى انتهاج سياسة إنفاقية أكثر محافظة لترشيد النفقات وتخفيضها ، خاصة في مجال النفقات المتكررة والتي تضخمت بشكل مبالغ فيه ، بالرغم من انخفاض الإيرادات النفطية ، وبالتالي إجمالي الإيرادات العامة . ولكن يبدو أن صانعي السياسة العامة في قطر فضلوا خيار تمويل الميزانية بواسطة العجز عوضاً عن خفض النفقات . لأن الخيار الأخير سياسة غير مفضلة لآثارها السياسية السلبية . لكن في المحصلة النهائية سيتوجب على الدولة خفض النفقات الحكومية ، وخاصة النفقات المتكررة ، أو البحث عن مصادر تمويل بديلة عن النفط إذا استمرت عائداته في التراجع ، وذلك لكي لا ينتج عن سياسة تمويل النفقات بواسطة العجز مشكلة مالية تراكمية خطيرة قد تؤثر على استقرار المجتمع والدولة في قطر .

المراجع

[١] Shively, W. Phillips. *The Craft of Political Research*. New Jersey: Prentice-Hall Inc.,1980.

[٢] بري، عدنان بن ماجد؛ هندي، محمود محمد؛ وعبدالله، أنور أحمد. *مبادىء الإحصاء والاحتمالات*. الرياض: مطابع جامعة الملك سعود، ١٩٩١م.

[٣] الكواري، علي خليفة. *تنمية للضياع! أم ضياع لفرص التنمية؟*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦م.

[٤] الكواري، علي خليفة. «استراتيجية وكالة الطاقة الدولية: قراءة أولية في اسباب الأوضاع النفطية الراهنة وعوامل استمرارها» *المستقبل العربي*. السنة الثانية عشر، العدد ١٢٧ (سبتمبر ١٩٨٩م) ص ص ١١٥ ـ ١٢٦.

[٥] Skeet, Ian. *Opec: Twenty-Five Years of Prices and Politics*. Cambridge: Cambridge University Press,1988 .

[٦] Roberts, Steve. *Who Makes The Oil Price? An Analysis of Oil Price Movements 1978 -1982*. Oxford: Oxford Institute for Energey Studies,1984.

[٧] Nafi, Zuhair Ahmed. *Economic and Social Development in Qatar*. London: Frances Pinter, 1983.

[٨] السعد، عبدالأمير. «أسعار النفط في التسعينيات» *المستقبل العربي*. السنة الخامسة عشرة، العدد ١٦٦، (ديسمبر ١٩٩٢م) ص ص ٥٤ ـ ٧٩.

[٩] Mabro, Robert. *The 1986 Oil Price Crisis: Economic Effects and Policy Responses*. . Oxford: Oxford University Press,1988.

[١٠] الكواري، علي خليفة. «ظاهرة تآكل الريع في الدول المصدرة للنفط: حالة قطر» *المستقبل العربي*. السنة الثامنة عشرة، العدد ٢٠٣، (يناير ١٩٩٦م) ص ص ٣٤ ـ ٤٣.

[١١] Qatar General Petroleum Corporation. *Annual Report 1987*. Doha: Qatar Gerneral Petroleum Corporation,1988.

[١٢] الجهاز المركزي للإحصاء . *المجموعة الإحصائية السنوية* . للأعوام ١٩٨١ ـ ١٩٩٦م.

[١٣] مؤسسة النقد المركزي . (مصرف قطر المركزي) . *التقرير السنوي* . للأعوام ١٩٨٢ ـ ١٩٩٥م.

[١٤] عبدالرحمن، عبدالمحمود محمد . *مقدمة في الاقتصاد القياسي* . الرياض : مطابع جامعة الملك سعود، ١٩٩٧م.

[١٥] عودة، أحمد . *مقدمة في النظرية الإحصائية* . الرياض : مطابع جامعه الملك سعود، ١٩٩١م.

[١٦] الدخيل، عبدالكريم بن حمود . *سياسات الرفاه الاقتصادي والاجتماعي في قطر : طبيعتها وإنجازاتها وآثارها السياسية* . القاهرة : جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٣م.

The Effect of Oil Revenues on Government Expenditure Policy in Qatar: A Political Economy Study

Abdulkarim Hamoud AIDekhayel

Associate Professor

Department of Political Science, College of Administrative Sciences, King Saud University, Riyadh, Saudi Arabia

(Received 6/8/1418; accepted for publication 28/10/1419H)

Abstract. This study aims at investigating the effect of oil revenues on government expenditure policy in Qatar. It concentrates on measuring the correlation coefficient between the changes of oil revenues and various kinds of government expenditures. Also it analyzes the effects of changing of oil revenues on government exenditure policy. The findings of this study reveal that there were strong positive relationships between the increase of oil revenues and different kinds of government expenditures during the perid 1970/1971- 1982/1983. However, there were weak (negative or positive) relationships between the decline of oil revenues and several government expenditures during the period of 1983/1984 - 1995/1996. Therefore, these changes had some impact on state expenditure policy as discussed in detail in this paper.